

EMBARGO

The contents of this *Report* must not be quoted or summarized in the print, broadcast or electronic media before 22 July 2010, 17:00 hours GMT

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير

الاستثمار ٢٠١٠

العالمي

عرض عام

الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون

الإصدار الخاص

بالذكري السنوية العشرين



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الاستثمار العالمي

٢٠١٠

عرض عام

الاستثمار في اقتصاد
منخفض الكربون



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠١٠

ملاحظة

إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجالي الاستثمار وتنمية المشاريع، واستناداً إلى خبرة ٣٠ عاماً في هذين المجالين، يقوم عن طريق شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، بتعزيز فهم القضايا الرئيسية، ولا سيما المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما تساعد الشعبة المذكورة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية. وينصب التأكيد على اتباع سياساتي متكامل بشأن الاستثمار وبناء القدرات التقنية وتنمية المشاريع.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان لا يُقصد بها إلا تلبية الأغراض الإحصائية أو التحليلية وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. وتتبع التجمعات الرئيسية للبلدان في هذا التقرير التصنيف الذي يسير عليه المكتب الإحصائي للأمم المتحدة. وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلي، والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (إستونيا، وبلغاريا، ورومانيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة)، علاوة على إسرائيل، وأندورا، وسان مارينو، وليختنشتاين، وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وبمقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركة ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد للشركة أو لأنشطتها.

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

- تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛
 - وتدل الشَّرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛
 - ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتدل الشَّرطة المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛
 - ويدل استخدام الشَّرطة الأفقية (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛
 - ويقصد بعبارة "دولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛
 - وحواصل جمع الأرقام والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة وذلك بسبب التقريب.
- ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

تصدير

ما زال الانتعاش المالي والاقتصادي العالمي هشاً، إذ تتهدده مخاطر ناشئة ومعوّقات في مجال الاستثمار العام وعوامل أخرى. ولكي يظل الانتعاش مستمراً على المسار الصحيح، فإن الاستثمار الخاص ذو أهمية حاسمة في حفز النمو والتنمية. كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

ويسلّط تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ على توقعات واعدة: فبعد حدوث تباطؤ عالمي يُعتدّ به في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩، يُتوقّع حدوث انتعاش طفيف هذا العام في تدفقات هذا الاستثمار على نطاق العالم، يليه انتعاش أقوى في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وعلى وجه الإجمال، ما زالت البلدان تقوم بتحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإن كان قد حدث أيضاً زيادة في التدابير السياسية الجديدة التي تنظّم الاستثمار الأجنبي. وما زالت البلدان تتجاوب مع الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترى فيه مصدراً خارجياً هاماً لتمويل التنمية.

ويركّز تقرير هذا العام على تغيّر المناخ، وخاصة دور الشركات عبر الوطنية. فهذه الشركات، بوصفها مؤسسات أعمال ذات معرفة هائلة وتكنولوجيا رفيعة المستوى وانتشار عالمي، هي بالضرورة من بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الجهود العالمية الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وإلى التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويشدّد التقرير على أن هذه الشركات، إذا جرى الأخذ بمبادرات سياسية وحوافز وأطر تنظيمية مناسبة، يمكن بل ويجب أن تسهم على نحو يُعتدّ به في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه على السواء. ويقترح التقرير أيضاً إقامة شراكة عالمية لتعزيز الاستثمار في المجالات المنخفضة الكربون ويجبذ الأخذ بمبادرات ملموسة مثل إقامة مركز جديد للمساعدة التقنية يرمي إلى دعم عملية رسم السياسات وتنفيذها في البلدان النامية.

وهذا الإصدار السنوي العشرين لتقرير الاستثمار العالمي يواصل السير على التقليد الذي تتسم به هذه السلسلة والمتمثل في أن يفيد كمرجع رئيسي لدى واضعي السياسات ووكالات ترويج الاستثمار وجهات الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع

المدني وجهات أخرى. وما فتئت هذه السلسلة تُسهم في عملية رسم سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. وإني أوصي به جميع من يشاركون في سعينا المشترك نحو بناء عالم أفضل للجميع.

بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك، تموز/يوليه ٢٠١٠



شكر و عرفان

قامت بإعداد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ فرقة عمل يرأسها ويديرها 'جيمس جان'. وكان من بين أعضاء فرقة العمل الأساسية 'كوينتين ديرييه'، و'ماساتاك فوجيتا'، و'توماس فان غوفين'، و'مايكل هاني'، و'فابريس حاتم'، و'كالمان كالوتاي'، و'جواكيم كارل'، و'رالف كروغر'، و'غيوينغ ليانغ'، و'ساريانا لندان'، و'أنتوني ميلر'، و'حافظ ميرزا'، و'نيكول موسى'، و'مالت شنايدر'، و'أستريت سولستاروفا'، و'إليزابيث توريك'، و'يورغ وير'، و'كي هوى وي'، و'كيوشي أوشي'، و'أمار بيكلي'، و'حامد القاضي'، و'جان كنوريش'، و'أبراهام نغاش'، و'ليزي ميددانو'، و'ماتياس ميئر'، و'شين أوهيناتا'، و'سيرجي ريبنسكي'، و'ديانا روسيرت'، و'كريستوف سبينمان'. وأسهم أيضاً في إعداد التقرير 'يونسونغ تارك'، و'تونغ وو'.

وقام بتقديم بحوث ودعم إحصائي كل من: محمد شيراز بالي، و'برادلي بويكورت'، و'ليزان مارتينيس'، و'سارة توغار ديه بواسميلون'، كما قدمهما المتدربون الداخليون: 'ولفغانغ ألشنر'، و'يان كريستوف كونتسيه'، و'جيا لين'، و'كاتليغو مويلا'، و'سيليست سيمون أويتز'، و'بيتر جامن زيجليما'. وقد حظي إنتاج ونشر تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ بالدعم من 'تسير ينونتنساغ باتولد'، و'سيفيرين إكسكوفيه'، و'ناتاليا ميرامو - باشاياني'، و'ماداسامياراجا راجالينغام'، و'شانتال راکوتوندرائيني'، و'كاتيا فيو'. وتولت تحريره 'كارولين لامبيرت'، وقام محرر الأونكتاد بتحرير النسخة، وصممت الغلاف 'صوفي كومبيتر' وتولت إجراءات النشر المكتبي 'تيريسيتا فينتورا'.

واستفاد تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ من المشورة المقدمة من 'بيتر باكلي'. ووردت إسهامات محددة من 'آن آر كيت - نيدربرغر'، و'تيودور كونستانتينسكو'، و'بيتر و إيربر'، و'جوناثان غيج'، و'خايمي بوارك دي هولاندا'، و'توماس جوست'، و'هيوجين كيم'، و'بادما مالابالي'، و'ماركوس أوريانا'، و'ستيفن بورتر'، و'رايموند ساينر'، و'كلاوديو سالغادو'، و'هان - كو يو'.

واستفاد التقرير أيضاً من التعليقات والاقتراحات المقدمة من المشاركين في اجتماع للعصف الذهني عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وحلقة دراسية بشأن هذا التقرير عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٠. ووردت أثناء المراحل المختلفة لإعداد التقرير تعليقات

واقترحات من لورا آلتينغر، ولوكاس أسونساو، وآنا أوتيسو، وماثيو باتيسون، وريبيكا بوست، وئاتالي بيرناسكوي، وريتشارد بولين، وآناتولي بوت، وتوماس بروور، ودوغلاس بروكس، وجيرمي كليغ، وبول كليمنس - هانت، ورودولف دولزر، ولورين إيدن، ومايكل إيوينغ - تشوا، وهانتر فلاسيك، وسوزان فرانك، وكاي ريمكو فيشرا، وكيفين غلاغر، وستيفن غيلب، وتشارلز غور، وإيريك هايتس، ووحيد بن حميدة، ومايكل هيرمان، وإيلكه هويكسترا، وأولريك هوفمان، وجيف هوانغ، وغابور هونيا، وآنا جويين - بریت، وجون كلين، وآنس كولك، وروبرت ليسسي، ويوينغ لو، ونانان ليندين، ومايلك مورتيورا، وبيتر ماكلينسكي، وسامسون مورادزيكوا، وليلاك ناشوم، وراجنيش نارولا، وريتشارد نيوفارمر، وفريديريكو أورتينو، وتيريتومو أوزاوا، وشيلا بيچ، وغيدو بالاتسو، ونيكولاس بيرون، وجوناتان بينكسي، وكريستوس بيتيليس، وإيريك رامستيترا، وماثياس راو - غورينغ، ومحمد رضا سلامة، وتوماس سكوت، وجوزيف شميدير، وصوفيا توارق، وبيتر أوتينغ، وكينيث فانديفيلدي، وديرك تي فيلدي، وأوبي هويتشارد، وبيتر وودرز، وهينينغ ويسترا، وستيفن ينغ، وزبيغينو زيمبي.

وأسهم في التقرير أيضاً مسؤولون عديدون من مصارف مركزية، ومكاتب إحصائية، ووكالات ترويج استثمار ووكالات حكومية أخرى، ومسؤولون من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية. واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع جامعة إيراسموس بروتردام وكلية الدراسات التجارية العليا بمونتريال، كندا.

ومن الجدير بالتنويه البالغ الدعم المالي المقدم من حكومات السويد وفنلندا والنرويج.

المحتويات

الصفحة

xi الأفكار الرئيسية
١ عرض عام
١ اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته
٢٢ تطورات السياسات في الآونة الأخيرة
٢٨ الاستفادة على أفضل نحو من الاستثمار الأجنبي في إقامة اقتصاد منخفض الكربون
٤٣ الاستثمار من أجل التنمية: التحديات المطروحة

المرفق

٤٥ قائمة بتقارير الاستثمار العالمي
----	---------------------------------------

الأشكال

٢	١ - الرقم القياسي الربع سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٠
٢	٢ - التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٢-٢٠٠٩، والتوقعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢
٨	٣ - أنصبة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التدفقات العالمية الداخلة والخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٠-٢٠٠٩
١٢	٤ - التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٢٣	٥ - التغييرات في السياسات الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٩

٢٥	٦ - الاتجاهات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي واتفاقيات الاستثمار الدولية، ٢٠٠٩-٢٠٠٠
٣٣	٧ - الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات نشاط الأعمال الرئيسية الثلاثة المنخفضة الكربون، بحسب مجموعات الاقتصاديات، ٢٠٠٩-٢٠٠٣

الجداول

٦	١ - مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر ولإنتاج الدولي، ٢٠٠٩-١٩٩٠
٩	٢ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٧

الأفكار الرئيسية

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم انتعاشاً متواضعاً ولكن غير مستو في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وقد أطلق ذلك قدراً من التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وبحدوث انتعاش كامل بعد ذلك. ويتوقع الأونكتاد أن تصل التدفقات العالمية الداخلة من هذا الاستثمار إلى أكثر من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، ثم ترتفع إلى ١,٣-١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١١، وتصل إلى ١,٦-٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. بيد أن هذه التوقعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر محفوفة بالمخاطر وأوجه عدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وقد اجتذبت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نصف التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمرت ربع التدفقات العالمية المتجهة إلى الخارج من هذا الاستثمار. وتقود هذه البلدان عملية انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وستظل جهات مؤاتية يقصدها هذا الاستثمار.

ومن المتوقع أن تشهد معظم المناطق انتعاشاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠. أما عن الطبيعة المتغيرة لهذا الاستثمار ودوره فيتباينان فيما بين المناطق. وتشهد أفريقيا ظهور مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن رفع المستوى الصناعي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا يمتد إلى مزيد من الصناعات ومزيد من البلدان. وتنجح الشركات عبر الوطنية التابعة لأمريكا اللاتينية إلى العمل على الساحة العالمية. وتؤدي المصارف الأجنبية دوراً مُحَقَّقاً للاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، ولكن وجودها الكبير النطاق يُثير أيضاً أوجه قلق محتملة. وقد أثارت المستويات المرتفعة للبطالة في البلدان المتقدمة أوجه قلق بشأن تأثير الاستثمار المتجه إلى الخارج على العمالة في الداخل.

وما زال التغلب على العواقب التي تعترض اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تعمل كعامل حفّاز لتدعيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. ولكي تنجح البلدان غير الساحلية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنها تحتاج إلى تحويل استراتيجيتها بغية التركيز على مسافة البُعد عن الأسواق بدلاً من التركيز على مسافة

البُعد عن الموانئ. ويتسم التركيز على القطاعات المتخصصة الرئيسية بأهمية حاسمة إذا كان للدول النامية الجزرية الصغيرة أن تنجح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

التطورات المتعلقة بسياسات الاستثمار

تنشأ الآن ازدواجية في الاتجاهات المتعلقة بسياسات الاستثمار. فهي تتسم بتحركات متزامنة في اتجاه المزيد من تحرير أنظمة الاستثمار وتشجيع الاستثمار من ناحية، وزيادة عملية تنظيم الاستثمار سعياً إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من الناحية الأخرى.

وقد أثرت حزم الحفز الاقتصادي والمساعدة المقدمة من الدولة على الاستثمار الأجنبي، ولم تُلاحظ حتى الآن أي حمائية استثمارية يُعتد بها.

ويتسع نطاق عالم اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو سريع، إذ يوجد في الوقت الحاضر أكثر من ٩٠٠ معاهدة (كان يجري في المتوسط في عام ٢٠٠٩ التوقيع على أربع معاهدات كل أسبوع). كما أن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يتطور بسرعة هو الآخر، إذ تنشط البلدان في مراجعة وتحديث نظمها المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية، مدفوعةً في ذلك بالحاجة الأساسية إلى ضمان الاتساق والتفاعل مع ميادين السياسة العامة الأخرى (مثلاً الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

وللمبادرات العالمية، مثل الاستثمار في الزراعة، وإصلاح النظم المالية العالمية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، تأثير مباشر بصورة متزايدة على السياسات المتعلقة بالاستثمار.

الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون

الشركات عبر الوطنية هي مصادر رئيسية لانبعاثات الكربون كما أنها أيضاً جهات مستثمرة رئيسية في الأنشطة المنخفضة الكربون. ولذلك فإنها تشكل جزءاً من المشكلة وكذلك جزءاً من الحل فيما يتعلق بتغير المناخ.

ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تُسهم في الجهود العالمية المتعلقة بمكافحة تغير المناخ عن طريق تحسين عمليات الإنتاج فيما تقوم به من أنشطة في الداخل والخارج، وعن طريق توريد السلع والخدمات الأنظف، وكذلك عن طريق إتاحة رأس المال والتكنولوجيا الرفيعة المستوى اللذين تشتد الحاجة إليهما.

ويُقدَّر الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض الكربون في عام ٢٠٠٩ إلى مجالات نشاط الأعمال الثلاثة الرئيسية المنخفضة الكربون (الطاقة المتجددة،

وإعادة التدوير، والتصنيع الذي يقوم على التكنولوجيا المنخفضة الكربون) قد بلغ مقدارها وحدها ٩٠ مليار دولار. ومجموع هذه الاستثمارات في جملتها أكبر من ذلك بكثير، إذا أخذت في الحسبان الاستثمارات الضمنية المنخفضة الكربون في الصناعات الأخرى وإسهام الشركات عبر الوطنية المتحقق عن طريق أشكال الاستثمار غير السهمية. وإمكانات الاستثمار المنخفض الكربون عبر الحدود، التي هي كبيرة بالفعل، هي إمكانات ضخمة بالنظر إلى تحوّل العالم إلى إيجاد اقتصاد منخفض الكربون.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون من جانب الشركات عبر الوطنية إلى تيسير توسيع نطاق ورفع مستوى قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية التصديرية، في ذات الوقت الذي يساعد فيه على تحوّلها إلى اقتصاد منخفض الكربون. بيد أن هذا الاستثمار يحمل أيضاً مخاطر اقتصادية واجتماعية.

و"تسرّب الكربون" له آثار على الجهود العالمية المتعلقة بخفض الانبعاثات وكذلك على التنمية الاقتصادية. بيد أنه يصعب تقدير مدى هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها. وبدلاً من معالجة هذه القضية عند الحدود (كما نوقش ذلك في المناقشات الحالية)، فإنه يمكن تناولها عند المنبع، عن طريق العمل مع آليات الإدارة الجيدة للشركات، مثل تحسين الإبلاغ والرصد البيئيين.

ويتعين أن تسعى السياسة العامة إلى زيادة الفوائد المتصلة بالاستثمار المنخفض الكربون إلى أقصى حد وخفض المخاطر المتصلة به إلى أدنى حد، بالاستناد إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لآحاد البلدان. ودعمًا للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة آثار تغير المناخ، يقترح الأونكتاد شراكة عالمية تُحقق التآزر بين ترويج الاستثمار والتخفيف من آثار تغير المناخ وتحشد الاستثمارات المنخفضة الكربون من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين. وتمثل عناصر هذه الشراكة فيما يلي:

- **وضع استراتيجيات لتشجيع الاستثمارات النظيفّة.** وهذا يشمل وضع أطر سياسات مؤقتة لدى البلدان المضيفة (بما في ذلك آليات استحداث الأسواق) وتنفيذ برامج فعالة لتشجيع الاستثمار (تمثل مهامها الرئيسية في تحيّر المستثمرين، ورعاية إقامة الروابط، والرعاية اللاحقة للاستثمار). ويتعين قيام المؤسسات المالية الدولية وبلدان المنشأ بدعم استراتيجيات تشجيع الاستثمارات المنخفضة الكربون، وبخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار المتجه إلى الخارج، وضمانات الاستثمار، وضمانات مخاطر الائتمان.

- **التمكين من نشر التكنولوجيا النظيفة.** وهذا ينطوي على إيجاد إطار تمكيني ييسر تدفقات التكنولوجيا عبر الحدود ويرعى إقامة روابط بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية بغية زيادة الآثار التبعية إلى أقصى حد، ودعم قدرات الشركات المحلية لكي تكون جزءاً من سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز القدرة الاستيعابية للبلدان النامية فيما يتعلق بالتكنولوجيا النظيفة، وتشجيع برامج الشراكة المتعلقة باستحداث التكنولوجيا ونشرها فيما بين البلدان.
- **ضمان إسهام اتفاقات الاستثمار الدولية في التخفيف من آثار تغير المناخ.** وهذا يشمل الأخذ بأحكام رقيقة بالمناخ (مثلاً العناصر المتعلقة بتشجيع الاستثمارات المنخفضة الكربون، والاستثناءات البيئية) في اتفاقات الاستثمار الدولية التي تُعقد مستقبلاً، وإيجاد فهم متعدد الأطراف لضمان اتساق اتفاقات الاستثمار الدولية القائمة مع التطورات السياسية العالمية والوطنية المتصلة بتغير المناخ.
- **تحقيق الاتساق في كشف الشركات عبر الوطنية عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة.** وهذا ينطوي على وضع معيار عالمي وحيد لكشف الشركات عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة، وتحسين الكشف عن العمليات والأنشطة الأجنبية المُضطلع بها داخل سلاسل القيمة، وتعميم أفضل الممارسات في مجال الكشف عن الانبعاثات عن طريق الآليات التنظيمية القائمة المتعلقة بالإدارة السليمة للشركات (مثل المتطلبات المتعلقة بقوائم الأوراق المالية).
- **إقامة مركز دولي للمساعدة التقنية المتصلة بالأنشطة المنخفضة الكربون.** إذ يمكن لهذا المركز أن يدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان النامية، في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ، فضلاً عن إسهامه في بناء القدرات والمؤسسات. ويُقترح أن يساعد المركز البلدان المستفيدة على مواجهة تحدياتها وتلبية تطلعاتها في مجال التنمية، بما في ذلك الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون وما يرتبط بها من تكنولوجيات. ويُقترح، في جملة أمور، أن يحقق المركز أفضل استفادة من الخبرة الفنية عن طريق استخدام الأدوات القائمة والأدوات الجديدة، بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف.

الاستثمار من أجل التنمية: التحديات المطروحة

إن عالم الشركات عبر الوطنية الآخذ في التطور، إلى جانب بيئة السياسات الاستثمارية الآخذة في الظهور، يطرحان ثلاث مجموعات من التحديات الرئيسية المتعلقة بالاستثمار من أجل التنمية هي:

- إقامة التوازن السليم في مجال السياسات (التحرير في مقابل التنظيم؛ وحقوق والتزامات الدول والمستثمرين)؛
 - دعم إقامة واجهات مشتركة حاسمة الأهمية بين الاستثمار والتنمية، مثل الواجهات بين الأهداف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والحد من الفقر والتنمية الوطنية؛
 - ضمان الاتساق بين السياسات الاستثمارية الوطنية والسياسات الاستثمارية الدولية، وبين السياسات الاستثمارية والسياسات العامة الأخرى.
- وهذا كله يتطلب نموذجاً جديداً للعلاقة بين الاستثمار والتنمية ونظاماً استثمارياً دولياً سليماً ينهض على نحو فعال بالتنمية المستدامة من أجل الجميع.

عرض عام

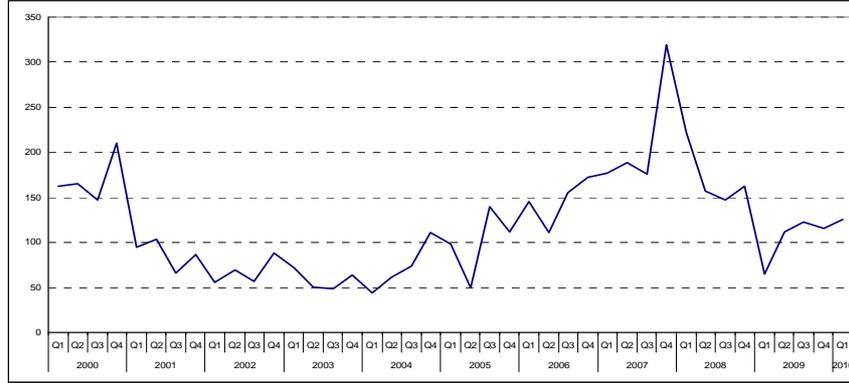
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوقعاته

بدأت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الهبوط إلى أدنى مستوى لها والاستقرار عند هذا المستوى في النصف الأخير من عام ٢٠٠٩. وتلا ذلك انتعاش متواضع في النصف الأول من عام ٢٠١٠، مما أطلق قدراً من التفاؤل الحذر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير (الشكل ١). أما في الأجل الأطول، فإن الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يُتوقع أن يكتسب زخماً (الشكل ٢). ومن المتوقع حدوث انتعاش في التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من هذا الاستثمار لكي تصل إلى أكثر من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، ثم ترتفع إلى ١,٣-١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١١، ثم تصعد إلى ١,٦-٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. بيد أن هذه التوقعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر محفوفة بالمخاطر وبأوجه عدم التيقن، بما في ذلك هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

والانتعاش الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر يحدث في أعقاب حدوث انخفاض شديد في تدفقات هذا الاستثمار على نطاق العالم في عام ٢٠٠٩. فبعد أن انخفضت التدفقات العالمية من هذا الاستثمار المتجهة إلى الداخل بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، فإنها شهدت انخفاضاً آخر بنسبة ٣٧ في المائة لتتهبط إلى ١,١٤ تريليون دولار، بينما انخفضت التدفقات المتجهة إلى الخارج بنحو ٤٣ في المائة إلى ١,١٠١ تريليون دولار.

وتوجد بعض التغييرات الرئيسية في الأنماط العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي تغييرات سبقت الأزمة العالمية ومن المرجح أن تكتسب زخماً في الأجلين القصير والمتوسط. أولاً، فمن المتوقع أن تستمر الزيادة في الوزن النسبي للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كمقصد ومصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. فهذه الاقتصادات، التي استوعبت قرابة نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في عام ٢٠٠٩، تقود الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، من غير المتوقع تغيير اتجاه الانخفاض الإضافي الذي حدث مؤخراً في الاستثمار الأجنبي المباشر التصنيعي، بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المضطلع به في قطاع الخدمات وفي القطاع الأولي. ثالثاً فإن الأزمة، على الرغم من تأثيرها الشديد على الاستثمار الأجنبي المباشر، لم توقف التدويل المتزايد للإنتاج.

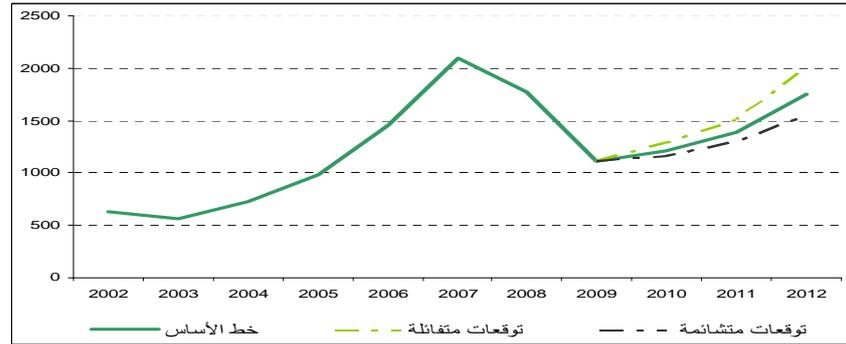
الشكل ١
الرقم القياسي الربع سنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٠
(رقم الأساس ١٠٠: المتوسط الربع السنوي لعام ٢٠٠٥)



Q1 = الربع الأول، Q2 = الربع الثاني، Q3 = الربع الثالث، Q4 = الربع الرابع

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

الشكل ٢
التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٢-٢٠٠٩، والتوقعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

الاستثمار الأجنبي المباشر: على الطريق إلى الانتعاش

انكشبت في عام ٢٠٠٩ جميع مكُونات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - أي الاستثمار السهمي، والقروض المتعاقد عليها داخل الشركات، والعائدات المعاد استثمارها. كما أن انخفاض مستويات صفقات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود، فضلاً عن انخفاض أرباح الشركات التابعة الأجنبية، كان لهما أثر شديد على الاستثمارات السهمية والعائدات المعاد استثمارها. بيد أن تحسّن أرباح الشركات قد دعم عملية انتعاش متواضعة في العائدات المعاد استثمارها منذ النصف الثاني لعام ٢٠٠٩. وظهرت دينامية جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام ٢٠١٠. أما عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود - التي ظلت منخفضة عند مستوى ٢٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ - فقد ارتفعت بنسبة ٣٦ في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

وكان الركود في عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود مسؤولاً عن معظم الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩. فقد تقلص عدد عمليات الاحتياز في الخارج بنسبة ٣٤ في المائة (٦٥ في المائة من حيث القيمة)، بالمقارنة مع انخسار بنسبة ١٥ في المائة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر "في المجالات الجديدة". وعادة ما تتسم عمليات الاندماج والاحتياز بحساسية أكبر إزاء الأوضاع المالية بالمقارنة مع مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة. والسبب في ذلك هو أن الاضطراب في أسواق الأوراق المالية يطمس المؤشرات السعرية التي تعتمد عليها عمليات الاندماج والاحتياز، فضلاً عن أن الدورات الاستثمارية لعمليات الاندماج والاستحواذ عادة ما تكون أقصر من الدورات الاستثمارية للاستثمارات في المجالات الجديدة. وأدت الأزمة العالمية إلى تقليص التمويل المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر، مما خفّض من عدد عمليات الاحتياز. وبينما أدى انخفاض أسعار الأوراق المالية إلى خفض قيمة الصفقات، فإنه هو وعملية إعادة الهيكلة على نطاق العالم قد أتاحا أيضاً فرصاً للشركات عبر الوطنية التي ظلت تستطيع الحصول على تمويل. وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتحققة عن طريق كلا المدخلين تُبدي علامات على حدوث الانتعاش في عام ٢٠١٠، فإن عمليات الاندماج والاحتياز تعاود الانطلاق بسرعة أكبر.

وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على امتداد جميع القطاعات الثلاثة - **أي القطاع الأولي وقطاع التصنيع وقطاع الخدمات** . ولم تكن الضحايا الوحيدة لهذا الانخفاض هي الصناعات الدورية مثل صناعة السيارات والصناعات الكيماوية. فالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي اتسمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكيف مع الأزمة - بما في ذلك الصناعات الصيدلانية وصناعات الأغذية - قد تضرر هو الآخر في عام ٢٠٠٩. وكانت حفنة فقط من الصناعات هي التي اجتذبت مزيداً من الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، ألا وهي صناعات توزيع الكهرباء والغاز والمياه؛ فضلاً عن صناعات المعدات الإلكترونية والتشديد والاتصالات. وعلى وجه الإجمال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية كان هو الأشد تأثراً وهو ما انعكس في حدوث انخفاض بنسبة ٧٧ في المائة في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. فإن التقلص في هذه المعاملات في القطاع الأولي وقطاع الخدمات أقل حدة - إذ كان ٤٧ في المائة و٥٧ في المائة على التوالي. وقد ظل ذلك يدفع إلى أعلى بوزنيهما النسبيين في عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في العالم على حساب الصناعة التحويلية. بيد أن بعض الأنشطة في هذين القطاعين قد تأثرت أيضاً تأثراً حاداً: وقد تمثل ذلك بصورة خاصة في انهيار قيمة صفقات الاندماج والاحتياز عبر الحدود في الخدمات المالية بنسبة ٨٨ في المائة.

وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب **صناديق رأس المال السهمي الخاص** بنسبة ٦٥ في المائة من حيث القيمة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر من صناديق الثروات السيادية قد ارتفع بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وكان نصيب هذه الصناديق مجتمعة أكثر من عُشر التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفع بذلك من أقل من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ ولكنه هبط من نسبة ٢٢ في المائة في السنة التي بلغ فيها ذروته أي عام ٢٠٠٧. فالاستثمار الأجنبي المباشر من جانب صناديق رأس المال السهمي الخاص قد تأثر بالهبوط الذي حدث في جهودها الرامية إلى تدبير الأموال كما تأثر بالهيار سوق شراء الشركات بأموال مقترضة. وقد انخفضت قيمة صفقات الإدمج والاحتياز عبر الحدود التي تقوم بها صناديق رأس المال السهمي الخاص إلى ١٠٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، أي أقل من ربع أقصى قيمة بلغت هذه المعاملات وهو ما حدث في عام ٢٠٠٧. ومع ذلك فإن المعاملات الأصغر قد اتسمت بالمرونة وحدثت زيادة فعلية في عدد عمليات الاحتياز التي تنطوي على صناديق رأس مال سهمي خاص. وتوجد علامات على حدوث انتعاش في عام ٢٠١٠ في نشاط رأس المال السهمي الخاص، ولكن الأنظمة

المقترحة في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تقيّد هذه المعاملات مستقبلاً. وحدثت أيضاً معاناة في صناديق الثروات السيادية في عام ٢٠٠٩ بسبب حدوث انخفاضات في أسعار السلع الأساسية وفي الفوائض التجارية. بيد أن نشاط هذه الصناديق في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لم ينخفض، وهو ما يعكس النمو المرتفع نسبياً للاقتصادات الناشئة التي تمتلك هذه الصناديق. وأعيد توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاع الأولي والأنشطة الأقل تأثراً بالتطورات المالية وكذلك نحو المناطق النامية.

زيادة تدويل الشركات

لم تؤد الأزمة العالمية إلى وقف التدويل المتزايد للإنتاج، على الرغم من تأثير هذه الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان الانخفاض في المبيعات وفي القيمة المضافة للشركات التابعة الأجنبية للشركات عبر الوطنية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أكثر محدودية من انكماش الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، فإن نصيب الشركات التابعة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد وصل إلى ذروة تاريخية بلغت ١١ في المائة (الجدول ١). وازدادت العمالة الأجنبية الخاصة بالشركات عبر الوطنية ازدياداً طفيفاً في عام ٢٠٠٩ فبلغت ٨٠ مليون عامل. وارتفاع شأن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هو أمر ظاهر في أنماط الإنتاج الدولي. فهذه الاقتصادات تستضيف الآن أغلبية القوة العاملة للشركات التابعة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ نصيبها ٢٨ في المائة من الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم في عام ٢٠٠٨ وعددها ٨٢ ٠٠٠ شركة، أي أعلى بنقطتين مئويتين من النسبة المئوية المماثلة في عام ٢٠٠٦. وهذا يقارن بنصيب بلغ أقل من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٢، وهو ما يعكس الأهمية المتزايدة لبلدان هذه الاقتصادات باعتبارها بلدان منشأ كذلك.

ونمت أصول الشركات الأجنبية التابعة بنسبة ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما يرجع بقدر كبير إلى حدوث ارتفاع بنسبة ١٥ في المائة في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل فوصلت إلى ١٨ تريليون دولار. وترجع هذه الزيادة في مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حدوث انتعاش هام في أسواق الأوراق المالية على نطاق العالم فضلاً عن استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل، والتي ظلّت إيجابية ولكنها ازدادت بوتيرة أدنى كثيراً من ذي قبل.

الجدول ١
مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر وللإنتاج الدولي، ١٩٩٠-٢٠٠٩

البند	القيمة بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات)				نسبة النمو السنوي (بالنسبة المئوية)				
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١٩٩٠	
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١٩٩٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٥	١٩٩٠	
التدفقات المتجهة إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر	١١١٤	١٧٧١	٩٨٦	٢٠٨	٣٧,١-	١٥,٧-	٥,٢	٤٠,٠	٢٢,٥
التدفقات المتجهة إلى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر	١١٠١	١٩٢٩	٨٩٣	٢٤١	٤٢,٩-	١٤,٩-	٩,٢	٣٦,١	١٦,٨
مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل	١٧٧٤٣	١٥٤٩١	١١٥٣٥	٢٠٨٢	١٤,٥	١٣,٩-	١٣,٣	١٨,٧	٩,٣
مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج	١٨٩٨٢	١٦٢٠٧	١٢٤١٧	٢٠٨٧	١٧,١	١٦,١-	١٤,٦	١٨,٤	١١,٩
الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل	٩٤١	١١١٣	٧٩١	٧٤	١٥,٥-	٧,٣-	٣١,٩	١٣,٤	٣٥,١

١٤٥٨-	٧٥٧-	٣١٥٣	١٥٣	٢٥٢	١٠٠٨	١١٨٢	٩٥٢	١٢٥	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر
٦٤٥٧-	٣٥٩-	٥٦	٦٤٥٥	٤٩٥١	٢٥٥	٧٥٧	٤٦٢	٩٩	المتجه إلى الخارج
٥٥٧-	٤٥٥-	١٨٥١	٨٥٢	٨٥٨	٢٩٢٩٨	٣١٥٦٩	٢١٧٢١	٦٥٢٦	عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود
٥٥٧-	٤٥٣-	١٣٥٩	٧٥٥	٦٥٨	٥٨١٢	٦١٦٣	٤٣٢٧	١٤٧٧	مبيعات الشركات التابعة الأجنبية
٧٥٥	٤٥٩-	٢٥٥٩	١٩٥٥	١٣٥٧	٧٧٥٥٧	٧١٦٩٤	٤٩٢٥٢	٥٩٣٨	الناتج الإجمالي للشركات التابعة الأجنبية
٢٢٥٢-	١٥٥٤	١٤٥٨	٣٥٦	٨٥٦	٥١٨٦	٦٦٦٣	٤٣١٩	١٤٩٨	مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية
									صادرات الشركات التابعة الأجنبية
									العمالة المستخدمة لدى الشركات التابعة
١٥١	٣٥٧-	٦٥٧	٩٥٨	٥٥٥	٧٩٨٢٥	٧٨٩٥٧	٥٧٧٩٩	٢٤٤٧٦	الأجنبية (بالآلاف)
									للتذكير
٩٥٥-	١٥٥٣	١٥٥٥	١٥٣	٥٥٩	٥٥٥٥٥	٦٥٧٦٦	٤٥٢٧٣	٢٢١٢١	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
١٥٥٣-	١١٥٥	١١٥٥	١٥١	٥٥٤	١٢٤٥٤	١٣٨٢٢	٩٨٣٣	٥٥٩٩	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
..	٨٥٦	١٤٥٦	٨٥١	١٤٥٦	..	١٧٧	١٢٩	٢٩	عائدات الإتاوات ورسوم الترخيص
٢١٥٤-	١٥٥٤	١٤٥٨	٣٥٧	٧٥٩	١٥٧١٦	١٩٩٨٦	١٢٩٥٤	٤٤١٤	صادرات السلع والخدمات

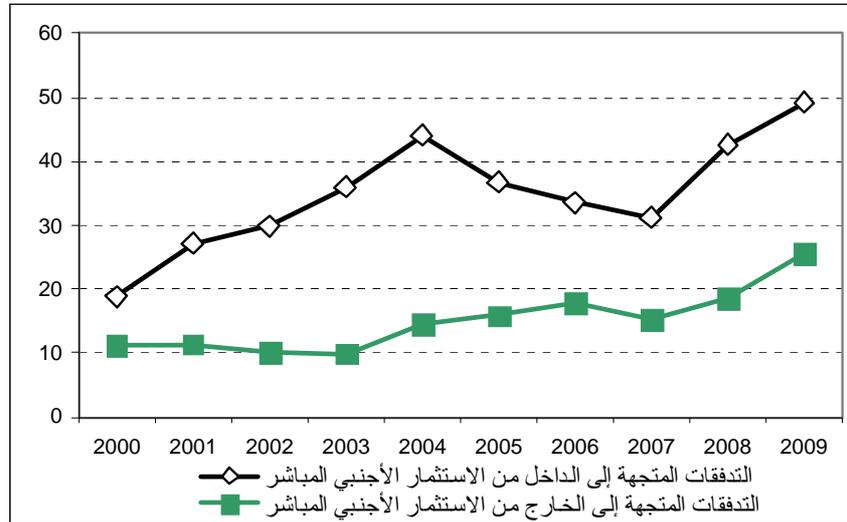
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٥١٥.

نصف التدفقات العالمية المتجه إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى اقتصادات نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٢٧ في المائة إلى ٥٤٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٢)، وذلك عقب ست سنوات من النمو غير المنقطع. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بهذه المجموعة قد تقلص فإنها قد بدت أكثر مرونة تجاه الأزمة من البلدان المتقدمة، بالنظر إلى أن انخفاضها كان أصغر منه في حالة البلدان المتقدمة (٤٤ في المائة) (الجدول ٢). وظل نصيبها من التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع: فللمرة الأولى على الإطلاق، تستوعب الآن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نصف التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٣).

الشكل ٣

أنصبة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التدفقات العالمية المتجهة إلى الداخل وتلك المتجهة إلى الخارج من الاستثمار الأجنبي المباشر، ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

الجدول ٢
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩
(بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل		
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
العالم	١١٠١	١٩٢٩	٢٢٦٨	١١١٤	١٧٧١	٢١٠٠
الاقتصادات المتقدمة	٨٢١	١٥٧٢	١٩٢٤	٥٦٦	١٠١٨	١٤٤٤
الاقتصادات النامية	٢٢٩	٢٩٦	٢٩٢	٤٧٨	٦٣٠	٥٦٥
أفريقيا	٥	١٠	١١	٥٩	٧٢	٦٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٧	٨٢	٥٦	١١٧	١٨٣	١٦٤
غربي آسيا	٢٣	٣٨	٤٧	٦٨	٩٠	٧٨
جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا	١٥٣	١٦٦	١٧٨	٢٣٣	٢٨٢	٢٥٩
جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٥١	٦١	٥٢	٧٠	١٢٣	٩١
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة ^(١)	٤,٢	٥,٨	٥,٣	٥,٥	٦٢,١	٤٢,٥
أقل البلدان نمواً	١	٣	٢	٢٨	٣٢	٢٦

١٦	٢٦	٢٢	٤	٢	٣
١٦	٢٦	٢٢	٤	٢	٣
٥	٨	٥	صفر	١	صفر
٦٨,٨	٥٧,٥	٥٠,٨	٨٤,٨	٨١,٥	٧٤,٥
٢٦,٩	٣٥,٦	٤٢,٩	١٢,٩	١٥,٤	٢٠,٨
٣,٠	٤,١	٥,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥
٧,٨	١٠,٣	١٠,٥	٢,٥	٤,٣	٤,٣
٣,٧	٥,١	٦,١	٢,١	٢,١	٢,١
١٢,٣	١٥,٩	٢٠,٩	٧,٩	٨,٦	١٣,٩
٤,٣	٦,٩	٦,٣	٢,٣	٣,١	٤,٦
٢,٠	٣,٥	٤,٥	٠,٢	٠,٣	٠,٤
١,٢	١,٨	٢,٥	٠,١	٠,٢	٠,١
٠,٧	١,٥	٢,٠	٠,٢	٠,١	٠,٣
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠

البلدان النامية غير الساحلية
الدول النامية الجزرية الصغيرة
للتذكيرة: النصيب من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
بالنسبة المئوية

الاقتصادات المتقدمة
الاقتصادات النامية
أفريقيا
أمريكا اللاتينية والكاريبي
غربي آسيا
جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا
جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة
الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة^(أ)
أقل البلدان نمواً
البلدان النامية غير الساحلية
الدول النامية الجزرية الصغيرة

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠. (أ) دون حسابها مرتين بالنظر إلى أن عدداً من البلدان ينتمي إلى اثنتين من هذه المجموعات الثلاث.

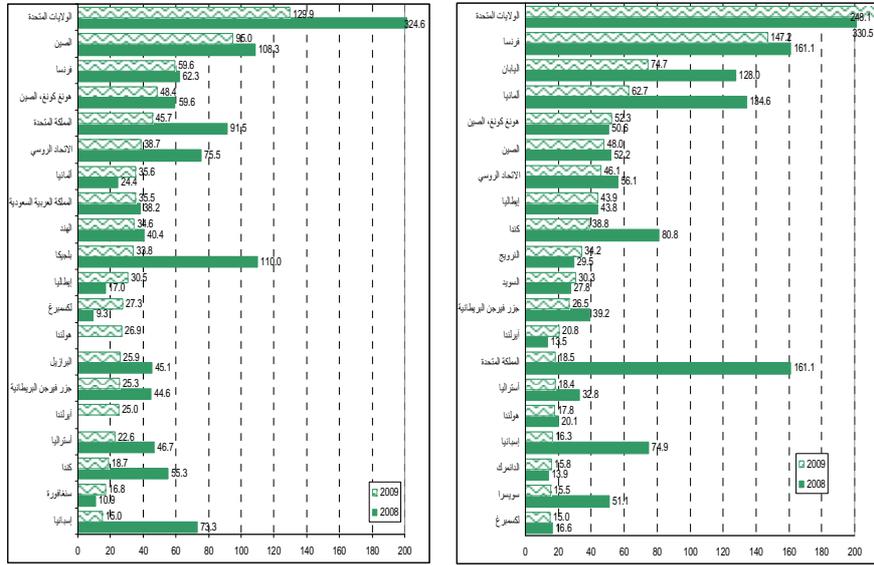
أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فإنها، عقب فترة صعود قدرها خمس سنوات، قد تقلصت بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٩. بيد أنه مع ارتفاع نصيب الشركات عبر الوطنية المنتمة إلى هذه الاقتصادات، فإن انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل حدة أيضاً من مثيله في البلدان المتقدمة حيث تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج بنسبة ٤٨ في المائة (الجدول ٢). وينهض الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً مرة أخرى بوتيرة أسرع في العالم النامي. وما زال نصيب الاستثمار المتجه إلى الخارج من هذه البلدان أصغر بكثير ولكنه يزداد سرعة ويصل إلى ربع التدفقات العالمية المتجهة إلى الخارج (الشكل ٣).

ومن بين أكبر البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفعت مكانة الصين إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩. ونصف أعلى ست جهات تقصدها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي الآن اقتصادات نامية أو اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية (الشكل ٤). وينطوي أكثر من ثلثي صفقات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود على بلدان متقدمة، ولكن نصيب الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باعتبارها مضيئة لهذه الصفقات قد ارتفع من ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التجمّع قد احتدب أكثر من ٥٠ في المائة من المشاريع المضطلع بها في مجالات جديدة في عام ٢٠٠٩. وعلى جانب الاستثمار المتجه إلى الخارج، كانت هونغ كونغ (الصين) والصين والاتحاد الروسي، بهذا الترتيب من بين أعلى ٢٠ بلداً مستثمراً في العالم (الشكل ٤).

الشكل ٤

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(أ)
(مليارات الدولارات)

(ب) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج
(أ) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

(أ) مرتبة على أساس حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩.

أداء غير متساوٍ في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين المناطق

كما تُبرز بعض البيانات المعروضة أعلاه، فإن الصورة العالمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكشف عن واقع إقليمي أكثر تبايناً. فمعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد تدفق إلى عدد صغير من البلدان، هي بصورة رئيسية الأسواق الناشئة الكبيرة.

وعقب تحقيق نمو غير منقطع على امتداد عقدٍ تقريباً، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى ٥٩ مليار دولار - أي بانخفاض نسبه ١٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢) - وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى الانكماش في الطلب العالمي وهبوط أسعار السلع الأساسية. وقد تأثر منتجو السلع الأساسية في غربي أفريقيا وشرقي أفريقيا أكثر من غيرهم. أما التدفقات إلى شمال أفريقيا فقد انخفضت هي الأخرى على الرغم من التنوع الأكبر لديها في الاستثمار الأجنبي المباشر ومن برامج الخصخصة المستمرة. وكان انكماش الاستثمار في قطاع الخدمات في أفريقيا أقل حدة منه في القطاعات الأخرى. وأصبحت صناعة الاتصالات، المدعومة بتوسع في النشاط، هي أكبر متلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل. ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش أسعار السلع الأساسية واستمرار الاهتمام من جانب الاقتصادات الآسيوية الناشئة إلى تغذية اتجاه صعودي بطيء في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أفريقيا في عام ٢٠١٠.

وقد ظلت الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تستثمر على نحو متزايد في أفريقيا على مدى السنوات القلائل الماضية. وقد بلغ نصيبها ٢٢ في المائة من التدفقات المتجهة إلى هذه المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، بالمقارنة مع ١٨ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. والمستثمرون المنتمون إلى الصين وماليزيا والهند ومجلس التعاون الخليجي هم من بين أنشط المستثمرين - على الرغم من أن أفريقيا لا تشكل حتى الآن إلا جزءاً ضئيلاً من استثمارهم الأجنبي المباشر. كما قام أيضاً المستثمرون من الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا بزيادة دورهم في المنطقة. وهذه المصادر الجديدة للاستثمارات لا تتيح فرصاً إثمائية إضافية فحسب، بل من المتوقع أيضاً أن تكون أكثر مرونة من الاستثمارات التقليدية، فتكون بمثابة درعٍ محتمل يصد الأزمات.

والاستثمار المتجه إلى الخارج من أفريقيا ككل تقلص بنحو النصف فهبط إلى ٥ مليارات دولار. بيد أن التدفقات الخارجة من الجنوب الأفريقي قد ازدادت إلى ١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، مدفوعة باستثمارات جنوب أفريقيا، ومتجهة بصورة رئيسية إلى باقي أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، ما زال شمال أفريقيا هو أكبر مصدرٍ للتدفقات الإقليمية المتجهة إلى الخارج، إذ يبلغ نصيبه أكثر من ٥٠ في المائة من المجموع.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا فقد عانت أكبر انخفاض لها منذ عام ٢٠٠١، ولكنها أول مناطق يبدأ فيها انتعاش هذه التدفقات بعد الاتجاه التزولي الراهن. وقد انخفضت التدفقات المتجهة إلى المنطقة بنسبة ١٧ في

المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣٣ مليار دولار (الجدول ٢)، وهو ما يعكس بصورة رئيسية حدوث انخفاض في صفقات اندماج الشركات واحتيازها عبر الحدود، والذي كان حاداً بشكل بارز في مجال الخدمات (-٥١ في المائة). وفي الوقت الذي انخفض فيه الاستثمار من البلدان المتقدمة بشكل حاد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة قد اكتسب أرضية جديدة وأصبح نصيبه الآن يبلغ ما يصل إلى نصف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في المنطقة. وانخفض مجموع التدفقات المتجهة إلى الخارج من المنطقة بنسبة ٨ في المائة إلى ١٥٣ مليار دولار، مع انخفاض المشتريات المتصلة بأعمال الاندماج والاحتياز عبر الحدود بنسبة ٤٤ في المائة. وفي ضوء هذه الاتجاهات، فإن استثمارات الصين المتجهة إلى الخارج في القطاع غير المالي قد استمرت في الزيادة، مدفوعة بالاشتهاء المستمر للموارد المعدنية ولفرص الاندماجات والاحتيازات الناشئة عن عملية إعادة الهيكلة الصناعية العالمية.

وأما الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوبي آسيا وشرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا فقد بدأ بالفعل في الانتعاش من جديد، ومن المحتمل أن يزداد سرعة في الوقت الذي تؤدي فيه المنطقة دوراً قيادياً في الانتعاش الاقتصادي العالمي. وبصورة خاصة، بدأت التدفقات المتجهة إلى الصين والهند في الانتعاش في وقت مبكر يرجع إلى أواسط عام ٢٠٠٩، كما أن تدفقاتها المطردة من الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من المتوقع أن تدفع استثمارات المنطقة المتجهة إلى الخارج إلى النمو مرة أخرى في عام ٢٠١٠. بيد أن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الأربعة الحديثة التصنيع (هونغ كونغ (الصين)، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية)، من المتوقع أن يتباطأ وأن يكون متواضعاً.

وقد أفاد الاستثمار المتنامي داخل منطقة آسيا كأداة لنشر التكنولوجيا، و"إعادة تدوير" المزايا النسبية ودعم القدرة التنافسية. كما أنه أفاد فيما تبع ذلك من رفع مستوى الصناعات في البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية. ويؤدي التكامل الإقليمي وانطلاقة الصين إلى التعجيل الآن بهذه العملية وإلى إتاحة الفرص الإنمائية أمام مجموعة أوسع من البلدان، بما فيها أقل البلدان نمواً مثل كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، اتسع نطاق هذه العملية الخاصة برفع المستوى التبعي لتجاوز حدود صناعات مثل الإلكترونيات، وأصبح الأمر ينطوي على مزيد من المنتجات العالية التكنولوجيا.

وأدى تشديد القيود التي تحكم أسواق الائتمان الدولية إلى جانب انخفاض التجارة الدولية إلى التأثير على تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى **غوربي آسيا** حيث تقلصت هذه التدفقات بنسبة ٢٤ في المائة إلى ٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ (الجدول ٢). وقد انخفض بصورة عامة في المنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل، باستثناء حالة كل من الكويت ولبنان وقطر. وكان هذا التقلص أشدّ ما يكون في حالتي تركيا والإمارات العربية المتحدة. ففي تركيا، هوت عمليات اندماج الشركات واحتيازاها عبر الحدود، وعانت الصناعات ذات الوجهة التصديرية من تأثير الأزمة العالمية. أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة من بلدان المنطقة إلى الخارج، والتي تتأثرت بنسبة ٨٧ في المائة منها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد انخفضت بنسبة ٣٩ في المائة إلى ٢٣ مليار دولار. ولم يكن الاستثمار المتزايد المتجه إلى الخارج من المملكة العربية السعودية كافياً للتعويض عن التأثير السلبي للأزمة العالمية في دبي. وإذا خفّت حدة هذه الأزمة واستقرّت أسواق الائتمان الدولية، فمن المتوقع أن يؤدي الالتزام المطرد من جانب حكومات غربي آسيا بخطط طموحة في مجال الهياكل الأساسية إلى دعم حدوث انتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في عام ٢٠١٠. ومن الناحية الأخرى، فإن الاستثمار المتجه إلى الخارج سيبقى مضغوطاً في الأجل القصير. وقد قامت الكيانات المملوكة للدول - وهي الجهات المستثمرة الرئيسية التابعة للمنطقة - بإعادة تركيز اهتمامها على اقتصاداتها المحلية، وستستمر أزمة شركة دبي العالمية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من الإمارات العربية المتحدة.

وأدى تأثير الاضطراب الاقتصادي والمالي العالمي إلى دفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى **أمريكا اللاتينية والكاريبي** إلى أسفل فبلغ ١١٧ مليار دولار - أي انخفاض بنسبة ٣٦ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢). وعلى الرغم من أن البرازيل، التي تقلص فيها الاستثمار المتجه إلى الداخل بنسبة ٤٢ في المائة، قد تأثرت بدرجة أكبر من تأثير المنطقة ككل، فإنها ما زالت هي أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وأهّارت في المنطقة عمليات اندماج واحتيازا الشركات عبر الحدود، فأصبحت أرقامها سلبية في عام ٢٠٠٩ بسبب عمليات بيع الشركات التابعة الأجنبية إلى شركات محلية، وخاصة في البرازيل. ومن المتوقع أن تنتعش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في عام ٢٠١٠ وأن تستمر في النمو في الأجل المتوسط، بالنظر إلى أن البرازيل والمكسيك ما زالتا جهتين مرغوبتين من الاستثمار، وفقاً للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمستثمرين.

وحدث تغير كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البرازيل إلى رقم سلبي قدره ١٠ مليارات دولار بسبب حدوث طفرة في القروض المتعاقد عليها داخل الشركات من الشركات التابعة البرازيلية في الخارج إلى شركاتها الأم. وقد أسفر ذلك عن حدوث انخفاض بنسبة ٤٢ في المائة في استثمار المنطقة المتجه إلى الخارج. ومع ذلك فإن عمليات الاندماج والاحتياز للشركات عبر الحدود والتي قامت بها شركات عبر وطنية من المنطقة، وهي عمليات موجهة بصورة رئيسية إلى بلدان متقدمة، قد ارتفعت بنسبة ٥٢ في المائة إلى ٣,٧ مليارات دولار. وسيؤدي استمرار بروز الشركات عبر الوطنية التابعة للمنطقة، والذي بدأ في عام ٢٠٠٣، إلى دفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج إلى الأمام في الأجل المتوسط. وقد قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من أمريكا اللاتينية والكاربي من متوسط قدره ١٥ مليار دولار سنوياً في الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ إلى ٤٨ مليار دولار سنوياً في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩. وقد ظل عدد متزايد من شركات أمريكا اللاتينية - معظمها شركات برازيلية ومكسيكية - في التوسع خارج المنطقة، وبصورة رئيسية في اقتصادات متقدمة.

وإلى جانب الأوضاع الاقتصادية المؤاتية في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣، أسهمت السياسات الحكومية أيضاً في دعم الشركات المحلية داخلياً ودعم قيامها بالمزيد من التوسع خارجياً. والمستثمرون الخارجيون الرئيسيون للمنطقة اليوم كثيراً ما يكونون هم أكبر وأقدم مجموعات مؤسسات أعمال حققت رواجاً أثناء حقبة سياسة الإحلال محل الواردات. وعلاوة على ذلك، فإن سياسات الخصخصة المنتهجة في بلدان مثل البرازيل والمكسيك قد أسفرت عن نشوء شركات ريادية وطنية. وفي وقت أحدث، تكفلت الحوافز الحكومية في البرازيل، بما في ذلك الاعتمادات الائتمانية الموجهة، بدعم التوسع الخارجي للشركات. بيد أن الإمكانيات المحدودة للحصول على تمويل محلي، بالاقتران مع القيود الحالية التي تكثف عمل الأسواق المالية الدولية، يمكن أن يعرقل مواصلة هذا التوسع. وستواصل هذه الشركات عبر الوطنية الاستفادة من النسبة المنخفضة للديون إلى الإيرادات لديها، ومن محدودية تأثيرها بالصناعات التي تضررت بفعل الأزمة إلى أبعد حد كما استفادت من المرونة النسبية التي يتمتع بها اقتصاد المنطقة.

وبعد اتجاه صعودي استمر ثمانية أعوام، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى جنوب شرقي أوروبا ورابطة الدول المستقلة قد تقلصت إلى ٦٩,٩ مليار دولار، أي شهدت انخفاضاً نسبته ٤٣ في المائة عن عام ٢٠٠٨ (الجدول ٢). وقد انخفضت تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى كلتا المنطقتين في عام ٢٠٠٩، ولكن التدفقات المتجهة إلى جنوب شرقي أوروبا كانت أقل تأثراً من تلك المتجهة إلى رابطة الدول المستقلة. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاتحاد الروسي قد انخفضت تقريباً بمقدار النصف بسبب ركود الطلب المحلي، وانخفاض العائدات المتوقعة في المشاريع المتصلة بالموارد الطبيعية، ونضوب عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر الدائرية. بيد أن الاتحاد الروسي كانت مرتبته السادسة في الترتيب العالمي للمواقع الرئيسية في عام ٢٠٠٩. وقد اهارت عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود بسبب ركود عمليات الاحتياز من جانب الشركات المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، وهي أكبر جهات مستثمرة في المنطقة. ومع ذلك كانت الاستثمارات القادمة من بلدان نامية، وخاصة الصين، آخذة في التزايد. ولم يكن تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج من بلدان المنطقة (-١٦ في المائة) في مثل حدة الانخفاض الذي حدث في التدفقات المتجهة إلى الداخل. وفي عام ٢٠٠٩، فإن الاتحاد الروسي - الذي هو أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بلدان المنطقة - قد أصبح مستثمراً صافياً في الخارج. ويتظر أن تحظى عملية انتعاش متواضعة في الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عام ٢٠١٠ بالدعم المتأتي من وجود أسعار أقوى للسلع الأساسية، وإجراء جولة جديدة من الخصخصة، وحدث انتعاش اقتصادي في البلدان الكبيرة المصدرة للسلع الأساسية (كازاخستان، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا).

وقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي بجنوب شرقي أوروبا يسير في اتجاه صعودي منذ السنوات الأولى للألفية الجديدة، تغذيه في ذلك عمليات كبيرة في مجالي إعادة الهيكلة والخصخصة. ونتيجة ذلك، كانت كيانات أجنبية في نهاية عام ٢٠٠٨ تمتلك ٩٠ في المائة من الأصول المصرفية. وقد مارست المصارف الأجنبية دوراً إيجابياً في المنطقة خلال الأزمة المالية العالمية. بيد أن أزمة الديون السيادية التي وقعت مؤخراً في اليونان تبعث من جديد القلق من أن الوجود الكبير للمصارف الأجنبية يمكن أن يوجه المخاطر النظامية إلى المنطقة.

وعانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى *البلدان المتقدمة* أسوأ انخفاض شهدته جميع المناطق، إذ قلصت هذه التدفقات بنسبة ٤٤ في المائة إلى ٥٦٦ مليار دولار (الجدول ٢). بيد أن هذه الانتكاسة لم تكن بنفس الحدة التي حدثت أثناء الهبوط الاقتصادي السابق أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، حتى وإن كان الاضطراب الاقتصادي والمالي الحالي أكثر حدة بكثير. وكانت أمريكا الشمالية هي أسوأ منطقة متأثرة، في حين أن البلدان الـ ٢٧

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تحمّلت هذه الصدمة بشكل أفضل فحققت ألمانيا على سبيل المثال زيادة بنسبة ٤٦ في المائة وهو ما يرجع في المقام الأول إلى حدوث طفرة في القروض المتعاقد عليها داخل الشركات. ومن الناحية الأخرى، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى المملكة المتحدة، وهي أحد البلدان المضيفة الرئيسية في المنطقة، قد تقلصت بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. وانخفضت عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود بنسبة الثلثين في البلدان المتقدمة، وهو ما ينطوي على تقلص المعاملات في قطاع الصناعة التحويلية بنحو ٨٠ في المائة.

وأدى حدوث انتعاش اقتصادي متواضع إلى استقرار الاستثمار المتجه إلى الداخل في النصف الأول من عام ٢٠١٠ ويتوقع له أن يدفع بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان المتقدمة إلى أعلى من مستوياتها لعام ٢٠٠٩. كما أن التحرير الجاري في مجالات مثل الكهرباء وزيادة التكامل الإقليمي، واستمرار اهتمام الشركات عبر الوطنية التي توجد مقارها في اقتصادات نامية وفي اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية هي عوامل ينتظر أن تسهم جميعاً في تحسين آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالبلدان المتقدمة في الأجل المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن ينتعش في عام ٢٠١٠ الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، بعد انخفاضه بنسبة ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، كما يتوقع أن تنتعش وتيرة هذا الاستثمار في الأجل المتوسط، مدعومة بالآفاق الاقتصادية العالمية الآخذة في التحسن، وخاصة في العالم النامي. بيد أن التصور المتمثل في زيادة مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية في بلدان أوروبية معينة واحتمال زيادة انتشاره في منطقة الاتحاد الأوروبي يمكن بسهولة أن يعطل هذا الاتجاه الصعودي.

وقد أدى التراجع الاقتصادي إلى إحياء أوجه قلق طويلة الأمد في البلدان المتقدمة بشأن تأثير التدويل المتزايد للإنتاج على العمالة في بلدان المنشأ. فقد أسفر النمو السريع للاستثمار الأجنبي المتجه إلى الخارج خلال العقد الماضي عن انتقال نصيب متزايد من عمالة الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان متقدمة إلى الخارج. ومع ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن ينقذ العمالة المحلية أو يزيدها إذا أسفر عن تحقيق صادرات بلد المنشأ أو عن تحسين القدرة التنافسية للشركات المستثمرة. وقد خرجت البحوث المضطلع بها بأدلة مختلطة بشأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج على تخفيض فرص العمل المحلية. وفي الواقع، يعتمد هذا التأثير على نوع الاستثمار وعلى مكان الشركات التابعة واستراتيجيات العمالة لدى الشركات عبر الوطنية.

الاقتصادات الصغيرة والهشة

إن الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى تجمعات البلدان الضعيفة والهشة والصغيرة - أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة - يثير قلقاً خاصاً بالنظر إلى دوره في اقتصادات هذه البلدان. فمستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لدى هذه البلدان كان يعادل ما بين ٢٥ في المائة و ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ كمتوسط لهذه التجمعات، وهو ما كان أعلى بكثير منه في أنحاء أخرى من العالم. وبينما تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الموارد الطبيعية من حيث القيمة في هذه الفئات، فإنه يجري تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل قطاعي التصنيع والخدمات وهي نتيجة يحكم عليها أيضاً بعدد هذه المشاريع. وكان نصيب هذه التجمعات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية المتجهة إلى الداخل ٤ في المائة فقط (الجدول ٢).

وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً وعددها ٤٩ بلداً بنسبة ١٤ في المائة إلى ٢٨ مليار دولار. ويتسم تأثير انخفاض الاستثمار المتجه إلى الداخل بالشدة بصورة خاصة في حالة هذه المجموعة من البلدان، بالنظر إلى أن النسبة المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لديها (٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٩) تشير إلى أن هذا الاستثمار مُسهم رئيسي في تكوين رأس المال لديها. وما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أقل البلدان نمواً تبلغ نحو ٣ في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية المتجهة إلى الداخل و ٦ في المائة من التدفقات المتجهة إلى العالم النامي. وما زال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في بضعة بلدان تتسم بالثراء في الموارد الطبيعية. وتستأثر الاستثمارات في المجالات الجديدة بمعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، وكان أكثر من ٦٠ في المائة من هذه المشاريع تنتمي إلى اقتصادات نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٩. وما زالت معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى داخل هذه المجموعة تعود في منشئها إلى بلدان متقدمة. وتتوقف التوقعات المحتملة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل المتوسط على مدى التغلب على مواطن الضعف الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ويمكن التخفيف جزئياً من هذه المثالب إذا استُخدمت المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر فعالية بغية دعم الطاقة الإنتاجية للبلد المضيف بغرض الاستفادة إلى أقصى حد من الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية.

ومن الناحية التقليدية لم يُنظر إلى البلدان النامية غير الساحلية وهي ٣١ بلداً على أنها جهات جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. فالمثالب الجغرافية المتأصلة فيها علاوة على أوجه

الضعف الهيكلي قد أعاق أداءها الاقتصادي. ومع ذلك فإن الإصلاحات الاقتصادية وتحرير نظم الاستثمار والأوضاع الاقتصادية العالمية المؤاتية قد تُرجمت إلى زيادة مطردة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى هذه البلدان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وكان الانخفاض البالغ ١٧ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ أقل حدة مما كان عليه الوضع في باقي العالم. وبالنظر إلى عدم تنوع الطاقات الإنتاجية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية غير الساحلية قد ظل يتركز في القطاع الأولي لبضعة بلدان غنية بالموارد (تلقت كازاخستان بمفردها ٥٨ في المائة من المجموع في عام ٢٠٠٩). والاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان غير الساحلية، والذي يعود في منشئه بصورة رئيسية إلى اقتصادات نامية، ولا سيما اقتصادات من آسيا وأفريقيا، لا يتوقع أن ينتعش إلا ببطء. ومن أجل التغلب على التحديات الجغرافية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، فإنها يمكن أن تركز على الصناعات التي لديها محتوى أعلى من المعرفة والمعلومات والتي تتسم بالاعتماد الأقل على استخدام المدخلات التي تنطوي على تكاليف نقل. ومن شأن التكامل الإقليمي الذي يضم البلدان غير الساحلية أن يجعل هذه الاقتصادات أيضاً جهات أكثر جاذبية للاستثمار عن طريق توسيع حجم الأسواق المحلية.

وقامت *الدول النامية الجزرية الصغيرة*، وهي ٢٩ بلداً، ببذل جهد جهيد لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. فالحجم الصغير للأسواق الداخلية لهذه الدول، ومواردها الطبيعية والبشرية المحدودة، والتكاليف المرتفعة لمعاملتها مثل تكاليف النقل هي أمور قد ثبطت الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه على الرغم من حدوث انخفاض بنسبة ٣٥ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى هذه البلدان والتي هيبت إلى ٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي قد ظلت أعلى من ٣٠ في المائة، في الوقت الذي ازداد فيه تقلص الاستثمار المحلي. وأكثر من نصف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل لهذه المجموعة قد تركز في أعلى ثلاث دول يقصدها الاستثمار من مجموعة الدول النامية الجزرية الصغيرة (جامايكا، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، بهذا الترتيب). وكان نصيب البلدان التي تشكل ملاذاً ضريبياً من هذه المجموعة هو ربع تدفقات ومجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل في عام ٢٠٠٩، ولكن الأنظمة الدولية الأكثر تشدداً تقلص بصورة تدريجية الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى هذه الاقتصادات. وبالنظر إلى القيود الجغرافية التي تتسم بها هذه الدول، فإنها من المتوقع أن تواصل الاعتماد على إمكاناتها في مجال الخدمات المتخصصة التقليدية مثل السياحة. كما تتيح أيضاً الصناعات المرتكزة على المعرفة إمكانات واعدة،

شريطة أن تقوم هذه الدول بإيجاد تكنولوجيا معلومات ملائمة وبنية أساسية ملائمة في مجال الاتصالات وكذلك تحسين رأسمالها البشري.

الآفاق المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر: تفاؤل حذر

يقدر الأونكتاد أن التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ستتعاشاً طفيفاً لكي تصل إلى أكثر من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٠، قبل أن تزداد انتعاشاً إلى ١,٥-١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠١١. ولا يُتوقع أن يستعيد الاستثمار الأجنبي المباشر مستواه لما قبل الأزمة إلا في عام ٢٠١٢، فيُقدر نطاقه عندئذ بـ ١,٦-٢ تريليون دولار. فالتحسن التدريجي في أوضاع الاقتصاد الكلي وأرباح الشركات وتقييمات أسواق الأوراق المالية وهي الأمور التي لوحظت في أوائل عام ٢٠١٠ من المتوقع أن تستمر مما يدعم الثقة المتجددة في نشاط الأعمال. وتشير الإسقاطات إلى أن الاقتصاد العالمي، بعد انكماش بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، يتوقع أن ينمو بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن المرجح أن تظل أسعار الفائدة المصرفية هي وأسعار السلع الأساسية معتدلة حتى نهاية العام، مما يساعد على إبقاء تكاليف الإنتاج تحت السيطرة ومما يدعم الاستثمار المحلي. وقد ظلت أرباح الشركات تنتعش منذ أواسط عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يزداد هذا الانتعاش في عام ٢٠١٠. وسيؤدي ذلك، هو والأداء الأفضل لأسواق الأوراق المالية، إلى دعم التمويل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير استقصاء آفاق الاستثمار العالمي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى تجدد تفاؤل قطاع الأعمال فيما يتعلق بالأجل المتوسط. فنوايا الشركات عبر الوطنية المنصبة على مواصلة التوسع الخارجي هي نوايا أقوى فيما يتعلق بعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ومن المحتمل أن تقود عمليات اندماج واحتياز الشركات عبر الحدود انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن إعادة الهيكلة في عدد من الصناعات، فضلاً عن خصخصة الشركات التي جرى إنقاذها أثناء الاضطراب العالمي، ستؤديان إلى خلق مزيد من الفرص أمام الشركات عبر الوطنية للقيام بعمليات اندماج واحتياز للشركات عبر الحدود. ويؤكد الاستقصاء أيضاً أن نصيب قطاع التصنيع في الاستثمار الأجنبي المباشر سيستمر في التدهور بالنسبة إلى القطاع الأولي وقطاع الخدمات.

وتتسم الشركات عبر الوطنية المنتمية إلى اقتصادات نامية بأنها أكثر تفاؤلاً من نظيراتها من البلدان المتقدمة، وهي تتوقع أن تنتعش استثماراتها الخارجية بمعدل أسرع. وهذا يشير إلى استمرار توسع الشركات عبر الوطنية الناشئة كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، يبدي المستثمرون العالميون اهتماماً متزايداً على نحو مطرد بالاقتصادات النامية.

وتشكل البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين، بصورة خاصة، أماكن مضيئة تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. والتدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لن توجّه فقط إلى تلك الأجزاء من سلسلة القيمة التي تتسم بأكثر كثافة من حيث العمالة بل ستوجّه على نحو متزايد إلى الأنشطة الأكثر كثافة في التكنولوجيا.

وما زال الانتعاش المالي والاقتصادي العالمي هشاً، إذ تهدده مخاطر ناشئة، ومعوقات في مجال الاستثمار العام، وعدم تيقن بشأن الإصلاحات التنظيمية المالية، ومحدودية إمكانية الوصول إلى الائتمان، وتقلبية أسواق الأوراق المالية وأسواق النقد الأجنبي، وعوامل أخرى. ولكي يظل الانتعاش مستمراً على الطريق الصحيح، فإن الاستثمار الخاص يتسم بأهمية حاسمة لحفز النمو والعمالة. وللاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير يمكن أن يؤديه.

ويسود في الوقت الحاضر تفاؤل حذر بشأن الآفاق المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

تطورات السياسات في الآونة الأخيرة

يمكن بصورة عامة وصف الاتجاهات الراهنة في سياسات الاستثمار بأنها تتمثل في زيادة تحرير وتيسير الاستثمار الأجنبي. وفي الوقت نفسه، تكثفت الجهود الرامية إلى تنظيم الاستثمار الأجنبي بغية النهوض ببعض أهداف السياسة العامة (مثلاً حماية البيئة، و/أو التخفيف من الفقر، و/أو تلبية شواغل الأمن القومي). وهذه الطبيعة المزدوجة في السياسات والإرادة السياسية اللازمة لإعادة التوازن بين الحقوق المعنية والتزامات الدولة والمستثمرين قد أصبحتا ظاهرتين على صعيدي السياسات العامة الداخلية والسياسات العامة الدولية، مع تحوّل التأكيد لينصبّ على دور الدولة. وقد ازداد التوسع في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية بينما يجري بذل محاولات لضمان التوازن والاتساق في نظام هذه الاتفاقات. وفضلاً عن ذلك، تحاول عملية رسم سياسات الاستثمار أن تعكس التفاعل الأوثق بين السياسات المتعلقة بالاستثمار والسياسات الأخرى، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً.

السياسات الوطنية: التنظيم يحرز تقدماً في الوقت الذي يتواصل فيه التحرير

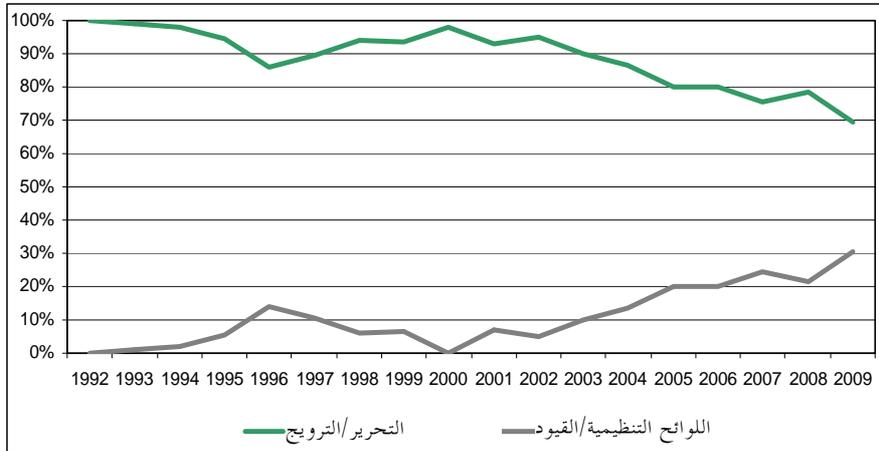
استمرت نظم الاستثمار الوطنية في التحول لتصبح أكثر ملاءمة تجاه الاستثمار الأجنبي في الوقت الذي قامت فيه الحكومات على نحو متزايد بزيادة التأكيد على مسألة التنظيم.

ومن بين تدابير السياسة العامة الوطنية الجديدة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي والتي حُددت في عام ٢٠٠٩، وعددها ١٠٢ تدبير، فإن أغلبيتها (٧١) كانت في اتجاه زيادة تحرير الاستثمار الأجنبي والترويج له (الشكل ٥). وهذا يؤكد أن الاضطراب الاقتصادي والمالي العالمي لم يسفر حتى الآن عن زيادة حدة الحماية الاستثمارية. وقد شملت السياسات المعنية، في جملة أمور، فتح أبواب قطاعات كانت مغلقة من قبل، وتحرير عملية احتياز الأراضي، وتفكيك الاحتكارات، وخصخصة مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. وتركزت التدابير الرامية إلى ترويج وتيسير الاستثمارات على إيجاد حوافز ضريبية ومالية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات أو مناطق معينة، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة؛ وتيسير متطلبات الفحص الأولي وتبسيط إجراءات الموافقة؛ والتعجيل بالترخيص للمشاريع. ولتحسين جو نشاط الأعمال، جرى أيضاً تخفيض معدلات الضريبة على الشركات في عدد من البلدان، وخاصة في البلدان المتقدمة وفي الاقتصادات النامية في أفريقيا وآسيا. بيد أن الضغط المتزايد على الميزانية قد تؤدي في خاتمة المطاف إلى قلب الاتجاه الذي شوهد خلال العقد الماضي.

الشكل ٥

التغييرات في السياسات الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٩

(بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من الاتجاه العام نحو التحرير، فإن ٣١ تدبيراً من تدابير السياسات الوطنية الجديدة كانت في اتجاه تشديد اللوائح التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ويبلغ نصيب هذه التدابير أكثر من ٣٠ في المائة من المجموع، وهو أكبر نصيب لهذه التدابير يلاحظ منذ عام ١٩٩٢، عندما بدأ الأونكتاد في الإبلاغ عنها. وهذه التدابير يدفعها جزئياً تزايد القلق بشأن حماية الصناعات الاستراتيجية والموارد الوطنية والأمن القومي. فالأزمات التي وقعت مؤخراً، مثل الاضطراب الذي حدث في الأسواق المالية وتأثير الأسعار المتزايدة للأغذية، قد تُرجمت أيضاً إلى إرادة عازمة على تنظيم صناعات محددة. وأخيراً، فإن الاقتصادات الناشئة تعطي وزناً أكبر للحماية البيئية والاجتماعية، بينما تقوم أقل البلدان نمواً بسد الثغرات في أطرها التنظيمية. ونتيجة لذلك، أُخذ في بعض الصناعات بقيود جديدة على المشاركة الأجنبية، أو جرى تشديد الإجراءات المتعلقة بفحص الاستثمارات والموافقة عليها، ويكون ذلك أحياناً لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكانت زيادة تدخل الدولة في مجال الاقتصاد أوضح ما تكون في عمليات نزع الملكية - التي حدثت في بضعة بلدان بأمريكا اللاتينية - وفيما حدث من زيادة في مشاركة الدولة في الشركات كجزء من تدابير الإنقاذ المالي.

ويمكن لعكس الاتجاه المتوقع لعمليات التأميم المؤقتة في القطاعات التي كثيراً ما تعتبر استراتيجية أن يسفر عن قيام الحكومات بالضغط من أجل بقاء الشركات المخصصة في أيادٍ محلية. أو بالضغط على المستثمرين لكي يُبقوا في الوطن على الإنتاج وفرص العمل. ونتيجة لذلك، سيتعين أن تُرصد عن كثب عملية التصفية المحلية لحزَم الإنقاذ، بالنظر إلى أن مخاطر الحماية الاستثمارية لم تختف.

وما زال ثلاثة عشرة بلداً من بلدان مجموعة الـ ٢٠ تتحمل أصولاً وخصوصاً غير مسددة تبتقت عن برامج الطوارئ المطبقة. وكان مجموع مبلغ الالتزامات العامة - أسهم رأس المال والقروض والضمانات - في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ قد تجاوز واحد تريليون دولار. وفي القطاع المالي، ما زالت عدة مئات من الشركات تستفيد من هذا الدعم العام، أما القطاعات غير المالية فإن ما لا يقل عن ٢٠.٠٠٠ شركة من آحاد الشركات ما زالت تستفيد من برامج الدعم الطارئ.

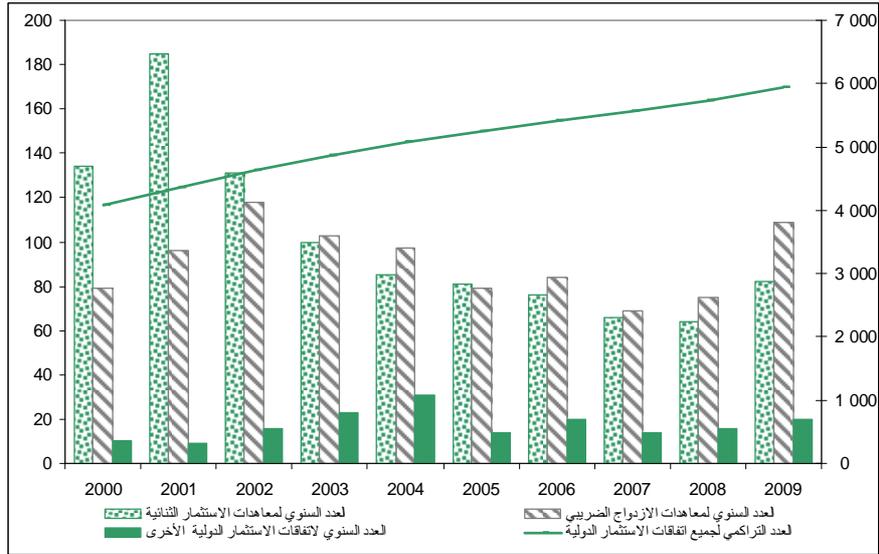
نظام الاستثمار الدولي: نحو نهج أكثر توازناً

توسع نظام الاستثمار الدولي من حيث الحجم والنطاق، ويتشكل الآن تطور نُظُمِي في اتجاه إيجاد نظام يكون أكثر توازناً من حيث حقوق والتزامات الدول والمستثمرين.

ويتطور نظام الاستثمار الدولي تطوراً سريعاً عن طريق إبرام معاهدات جديدة وكذلك عن طريق عدد متزايد من أحكام التحكيم. ففي عام ٢٠٠٩، أبرم ٢١١ اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية (٨٢ معاهدة استثمار ثنائية و١٠٩ معاهدات ازدواج ضريبي و٢٠ اتفاقاً آخر من اتفاقات الاستثمار الدولية) - أي ما يبلغ في المتوسط نحو أربعة اتفاقات جديدة في الأسبوع. وعلى وجه الإجمال، ارتفع مجموع عدد الاتفاقات إلى ٩٣٩ ٥ اتفاقاً في نهاية العام (الشكل - ٦). واستمر في عام ٢٠١٠ الاتجاه نحو الإبرام السريع للمعاهدات، إذ شهدت الشهور الخمسة الأولى من العام إبرام ٤٦ اتفاقاً إضافياً من اتفاقات الاستثمار الدولية (٦ معاهدات استثمار ثنائية و٣٣ معاهدة ازدواج ضريبي و٧ اتفاقات استثمار دولية أخرى). وقد حدث في أوروبا تطور رئيسي في الآونة الأخيرة حيث نقلت معاهدة لشبونة الاختصاصات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأعضاء إلى الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بتسويات المنازعات بين المستثمرين والدول، رُفعت على الأقل ٣٢ قضية جديدة في عام ٢٠٠٩ وصدر ٤٤ حكماً مما وصل مجموع القضايا المعروفة أنها قُدمت إلى ٣٥٧ قضية، والقضايا التي صدر الحكم فيها إلى ١٦٤ قضية بحلول نهاية العام. والأغلبية الساحقة من هذه القضايا باللغة ٣٥٧ قضية قد رُفعت من مستثمرين من بلدان متقدمة وفي معظم الأحيان كان الطرف الآخر هو من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد نتج عن بعض أحكام التحكيم أوجه تضارب وعدم اتساق بين أحكام التحكيم الصادرة.

إن التكامل الإقليمي - فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الاتساق ومراعاة الاعتبارات السياسية الأوسع نطاقاً في اتفاقات الاستثمار الدولية - يقود التغييرات التنظيمية في نظام الاستثمار الدولي، فيتيح الفرصة للأخذ بنظام استثمار دولي يكون أكثر اتساقاً وتوازناً وملاءمةً للتنمية وفعالية. ويبدو أن الصورة العاملة لاتفاقات الاستثمارات الدولية آخذة في التعزز عن طريق ما يلي: (أ) حدوث زيادة في الاتفاقات الاقتصادية الأوسع نطاقاً والعديدة الأطراف والتي تشمل أحكاماً بشأن الاستثمار؛ (ب) بذل جهود لإنشاء مناطق استثمار إقليمية (بصورة رئيسية بين الجنوب والجنوب)؛ (ج) نقل الاختصاصات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي داخل الاتحاد الأوروبي؛ (د) إلغاء معاهدات الاستثمار الثنائية بغية تبسيط الصورة العامة لهذه المعاهدات وإزالة أوجه التناقض مع الصكوك القانونية الأخرى؛ (هـ) بذل جهود من جانب بلدان عديدة لإعادة تقييم سياساتها المتعلقة بالاستثمار الدولي بغية مواءمتها على نحو أفضل مع اعتبارات التنمية عن طريق تنقيح معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية الخاصة بها أو مراجعة شبكات المعاهدات الخاصة بها وآثارها الإنمائية أو إنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية الخاصة بها.

الشكل ٦
الاتجاهات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي واتفاقات
الاستثمار الدولية الأخرى، ٢٠٠٩-٢٠٠٠



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من المعاهدات المبرمة مؤخراً، سواء كانت جديدة أو أعيد التفاوض بشأنها أو نُقحت، تشير إلى أن الحكومات، حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، تسعى على نحو متزايد إلى صياغة الاتفاقات بدقة أكبر، عن طريق توضيح نطاق المعاهدات أو توضيح معنى التزامات محددة، من أجل الحفاظ على حق الدول في التنظيم. وأصبح كذلك من الشائع على نحو متزايد إيراد أحكام بيئية فضلاً عن أحكام تسعى إلى ضمان أن تسلك الشركات سلوكاً ملائماً في مجالات مثل الممارسات الاجتماعية. بيد أن جعل اتفاقات الاستثمار الثنائية تعمل بصورة فعالة من أجل التنمية هو أمر ما زال يشكل تحدياً.

وعلى الرغم من أن التحكيم الدولي في مجال الاستثمار ما زال هو الأداة الرئيسية لتسوية المنازعات الاستثمارية، فإن التحديات النظمية أصبحت واضحة على نحو متزايد في نظام تسوية المنازعات. ونتيجة لذلك، ما فتئ عدد من البلدان يقوم بتنقيح الأحكام المتعلقة بتسوية

المنازعات بين المستثمرين والدولة في اتفاقات الاستثمار الدولية الخاصة بهذه البلدان، سعياً منها إلى الحد من إمكانية تعرّضها لمطالبات مقدمة من المستثمرين أو سعياً إلى زيادة كفاءة ومشروعية عملية تسوية المنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى أو ما زال يجري تنقيح عدة مجموعات من قواعد التحكيم الدولية - بما في ذلك القواعد الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والغرفة التجارية الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال) . وفي الوقت نفسه، تبتعد بضعة بلدان نامية عن عمليات التحكيم الدولية، منهية اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ناظرةً في آليات بديلة لتسوية المنازعات ومنع وقوعها.

المبادرات الأخرى المتصلة بالاستثمار

إلى جانب معاهدات الاستثمار، فإن المبادرات السياسية المتخذة في الآونة الأخيرة والرامية إلى تناول التحديات العالمية لها أيضاً آثار على الاستثمار الدولي.

فقد بُدئ في بذل جهود عديدة لوضع مبادئ دولية للاستثمار المتسم بالمسؤولية في مجال الزراعة. وتشمل هذه الجهود إطلاق مبادرة مشتركة بشأن تعزيز الاستثمار الزراعي المتسم بالمسؤولية، وقام بدور الصدارة في إطلاقها على نحو مشترك الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومجموعة البنك الدولي. وإذا اعتُمدت هذه المبادئ وتُنفذت فإنها يمكن أن تدعم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة مع التخفيف في الوقت نفسه من آثاره السلبية المحتملة مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المحلية.

وألزم أعضاء مجموعة الـ ٢٠ أنفسهم بالامتناع عن الحمائية في مجال التجارة والاستثمار، وطلبوا من المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الأونكتاد، رصد التطورات المتصلة بالحمائية التجارية والاستثمارية وتقديم تقارير علنية عنها.

ويجري بذل جهود، على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف على السواء، لإصلاح النظام المالي ومعالجة مواطن الضعف التي كانت وراء الأزمة المالية العالمية. وسيكون لهذه الجهود آثار هامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتعين توجيه الاهتمام للترابط بين النظام المالي الدولي الناشئ ونظام الاستثمار الدولي الذي ظل التفاعل بينهما مهماً إلى حد كبير. وفي حين أن هذين النظامين قد تطورا على نحو متوازٍ فإن كليهما ينظمان تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والطويلة الأجل العابرة للحدود.

الاستفادة على أفضل نحو من الاستثمار الأجنبي في إقامة اقتصاد منخفض الكربون

الشركات عبر الوطنية هي جزء من المشكلة ومن الحل في آن واحد

لم يعد نقاش السياسات العالمية بشأن التصدي لتغير المناخ يتعلق بما إذا كان ينبغي أم لا القيام بعمل في هذا الصدد. بل إنه يتعلق الآن بمقدار العمل الذي ينبغي القيام به وبأنواع العمل التي ينبغي القيام بها وعلى يد من. ويتطلب النطاق العالمي للتحدي المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة استجابة مالية وتكنولوجية مناظرة وهائلة. وللشركات عبر الوطنية إسهام لا غنى عنه يمكن أن تؤديه في عملية التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، بالنظر إلى أنها مصادر هامة للانبعاثات عبر عملياتها الدولية الواسعة النطاق ولكن أيضاً بسبب أنها في وضع متميز يمكنها من توليد ونشر التكنولوجيا وتمويل الاستثمارات الرامية إلى التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. ولا فكاك من أن تكون الشركات عبر الوطنية جزء من المشكلة والحل على السواء.

وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، يشير أحد التقديرات إلى أنه يلزم سنوياً مبلغ ٤٤٠ مليار دولار في صورة استثمارات عالمية إضافية متكررة بغية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بغية الوصول إلى المستوى المطلوب لتحقيق هدف يتمثل في خفض الحرارة بمقدار درجتين مئويتين (على النحو المشار إليه في اتفاق كوبنهاغن). وبحلول عام ٢٠٣٠، فإن مدى التقديرات يكون أعلى حتى من ذلك أي ما يصل إلى ١,٢ تريليون دولار في العام. وتؤكد جميع الدراسات على أن الإسهام المالي للقطاع الخاص لا بد منه لتحقيق تقدم في جعل الاقتصادات على نطاق العالم أكثر توافقاً مع المناخ، وخاصة بالنظر إلى العجز المالي العام الضخم الهائل على نطاق العالم. ولذلك فإنه لمكافحة تغير المناخ، يلزم دمج السياسات المتعلقة بتخفيض الكربون والموجهة إلى الشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي في الاستراتيجيات الاقتصادية والإمائية الوطنية.

الحاجة إلى آليات فعالة لتعبئة إمكانات القطاع الخاص

لم يشجع النظام الدولي الحالي المتعلق بتغير المناخ على الاستثمار الأجنبي في عمليات خفض الكربون والتدفقات التكنولوجية المتصلة بذلك (وخاصة إلى الاقتصادات النامية

الفقيرة) بقدر ما كان يُؤمل فيه، على الرغم من الزيادات التي حدثت في الآونة الأخيرة. وعقب اجتماع كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن عدم الوضوح ما زال يطبع الأرقام المستهدفة للانبعاثات مستقبلاً وطبيعة المؤسسات وآليات السياسات الملموسة ومصادر التمويل. والمجهود الدولي الرئيسي في مجال السياسات حتى الآن ما زال يتمثل في بروتوكول كيوتو والتي تتسم الآفاق المتوقعة المتعلقة به بأنها غير واضحة. وهكذا فإن النظام الحالي المتعلق بتغير المناخ يعجز عن توليد العنصر الذي يحتاج إليه القطاع الخاص أشد الاحتياج لكي يعيد توجيه استراتيجياته المتعلقة بنشاط الأعمال ألا وهو: وجود إطار سياسات واضح ومستقر ويمكن التنبؤ به.

وقد جرى امتداح بروتوكول كيوتو لإنشائه آليات لخفض الانبعاثات، بما في ذلك آلية التنمية النظيفة التي يُنظر إليها أيضاً على أنها طريقة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. بيد أنه لما كانت آليات البروتوكول مصممة للائتمثال لأهداف خفض الانبعاثات على الصعيد الوطني، فإن ذلك قد ترك لآحاد الحكومات البت في الكيفية التي تُشرك بها القطاع الخاص على أفضل نحو في هذه العملية، مما يؤدي إلى إيجاد أسواق متجزئة.

وأصبح من الواضح اليوم أن "المساومة العظيمة" غير كافية وأن الحاجة ماسة إلى إيجاد آليات دقيقة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء بغية القيام على نحو فعال بتعبئة إسهامات القطاع الخاص من حيث تدفقات رؤوس الأموال ونشر التكنولوجيا عبر الحدود، ولا سيما في اتجاه البلدان الفقيرة.

الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون: الأنواع والطلب

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون بأنه نقل التكنولوجيات أو الممارسات أو المنتجات من جانب الشركات عبر الوطنية إلى البلدان المضيفة، عن طريق مشاركة هذه الشركات في رأس المال السهمي (الاستثمار الأجنبي المباشر) ومشاركتها بغير هذه الصورة، بحيث تؤدي عملياتها والعمليات المتصلة بها واستخدام منتجاتها وخدماتها إلى توليد انبعاثات من غازات الدفيئة تكون أقل بكثير مما يكون عليه الوضع لولا مشاركتها. ويشتمل الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون أيضاً على الاستثمار الأجنبي المباشر المضطلع به

للحصول على التكنولوجيات والعمليات والمنتجات المنخفضة الكربون أو الوصول إليها. ويوجد نوعان من الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون هما:

- **الأخذ بعمليات منخفضة الكربون** تخفّض انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بكيفية صنع المنتجات. وهذا يشمل رفع مستوى عمليات الشركات عبر الوطنية وعمليات الشركات ذات الصلة إلى جانب سلاسل القيمة العالمية التابعة لها.
- **استحداث منتجات وخدمات منخفضة الكربون** تخفّض انبعاثات غازات الدفيئة من حيث كيفية استخدامها. وهذه المنتجات المنخفضة الكربون تشمل، على سبيل المثال، السيارات الكهربائية والإلكترونيات "الموفرة للطاقة" ونُظُم النقل الجماعي المتكاملة. وتشتمل الخدمات المنخفضة الكربون على تقديم حلول تكنولوجية عن طريق إعادة هندسة عمليات صدور انبعاثات غازات الدفيئة في الشركات المحلية.

وتوجيه الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون إلى القطاعات الرئيسية (أي "مجالات الانبعاثات") التي توجد بها إمكانات مرتفعة من حيث التخفيف من الكربون هو أجمع طريقة لتحقيق أفضل استفادة من إسهام الشركات عبر الوطنية في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. فتوليد الطاقة، والصناعة (بما في ذلك الصناعة التحويلية فضلاً عن قطاعي النفط والغاز)، والنقل والمباني وإدارة النفايات والحراثة والزراعة هي جميعاً مصادر كبرى لانبعاثات غازات الدفيئة. وإذا وُضع تقدير للانبعاثات المتوقعة مستقبلاً في هذه القطاعات، إلى جانب إمكاناتها من حيث التخفيف وتكلفتها، فإن من شأنه أن يتيح لواقعي السياسات إشارة أولية إلى المجالات التي ينبغي أن تتركز فيها جهودهم.

وقطاعات توليد الكهرباء والصناعة هما حجرا الزاوية في أي جهد عالمي يرمي إلى خفض الانبعاثات. وتمتّع الشركات عبر الوطنية في كلا القطاعين بوجود قوي وهي في وضع ممتاز يمكنها من نشر التكنولوجيات والعمليات الأنظف. وتقدم الصناعة أيضاً المعدات والخدمات التي تساعد على خفض الانبعاثات في القطاعات الأخرى. وستكون الانبعاثات الصادرة عن كل قطاع من قطاعات النقل والمباني وإدارة النفايات أقل من تلك الصادرة عن توليد الكهرباء والصناعة في عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بجميع هذه القطاعات الثلاثة، تتصل انبعاثات غازات الدفيئة إلى حد بعيد بالمستهلكين والاستعمال العام. ففي قطاع النقل على سبيل المثال، تتطلب تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة استخدام مركبات أكثر كفاءة

وإحداث تغيير في عادات المستهلكين والشركات. وعلى نحو مماثل، فإن استخدام أنواع محسّنة من الأجهزة والإضاءة والعزل، فضلاً عن مصادر طاقة بديلة من أجل التدفئة والتبريد، في قطاع المباني، يقطع شوطاً كبيراً في خفض الانبعاثات. أما انبعاثات قطاع إدارة النفايات فتنتج إلى حد كبير عن مدافن النفايات والمياه المستعملة، والتي تدور فيها إمكانات التخفيف إلى حد كبير حول استعادة الميثان المنبعث من مدافن النفايات. والمصدّران المتصلان بالأراضي وهما **الزراعة والحراجة** لهما إمكانات مرتفعة من حيث الحد من الانبعاثات؛ وفي حالة الحراجة فإن إمكاناتها هذه أكبر من انبعاثاتها - بسبب العمليات المحتملة المتعلقة بالتحريج وإعادة التحريج. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تقدّم في جميع هذه القطاعات إسهامات هامة.

الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون يتسم بالأهمية وإمكاناته هائلة

يقدر أن الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون قد وصل بالفعل إلى مستوى هام حيث بلغت تدفقاته نحو ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ في ثلاث صناعات رئيسية لا غير وهي: (أ) توليد الكهرباء على نحو بديل/متجدد؛ و(ب) إعادة التدوير؛ و(ج) تصنيع منتجات التكنولوجيا البيئية (مثل التوربينات الريحية والألواح الشمسية وأنواع الوقود الأحيائي). وتشكل هذه الصناعات جوهر الفرص الجديدة المتعلقة بنشاط الأعمال المنخفض الكربون. ومع مرور الوقت، سيتغلغل الاستثمار المنخفض الكربون في جميع الصناعات، على سبيل المثال، عن طريق قيام الشركات عبر الوطنية بالأخذ بعمليات لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وبالنظر إلى أبعد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون يتسم - وسيتسم - بأهمية أكبر بالنظر إلى أنه يشمل أيضاً الأشكال غير السهمية من مشاركة الشركات عبر الوطنية مثل ترتيبات البناء والتشغيل ونقل الملكية.

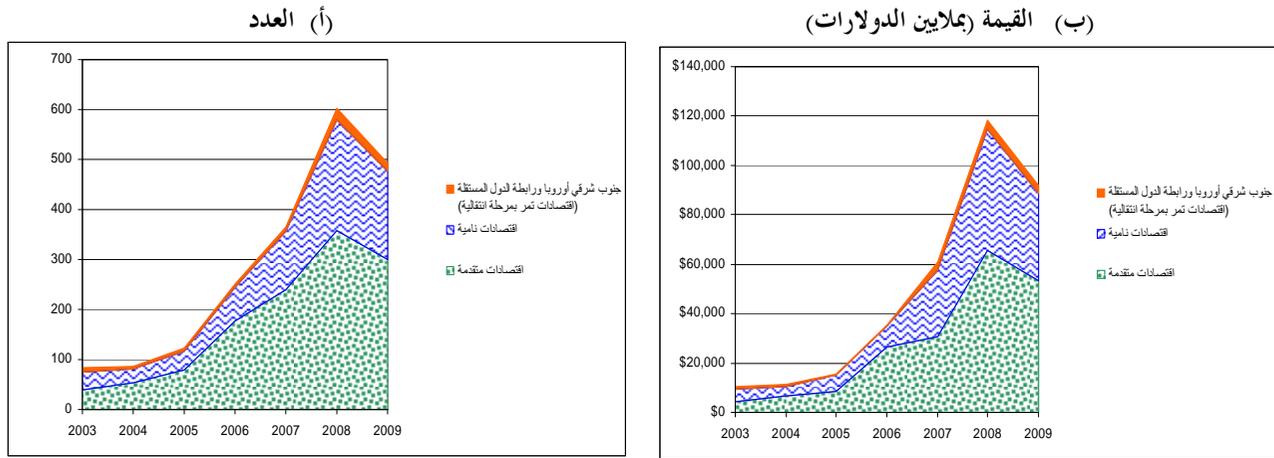
ويكشف تحليل هذه الصناعات الثلاث المذكورة أعلاه عن الاتجاهات التالية:

- حدثت زيادة سريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض الكربون في السنوات الأخيرة، على الرغم من أنه قد انخفض في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية (الشكل ٧).
- كانت نسبة ٤٠ في المائة تقريباً من مشاريع الاستثمار الأجنبي التي يمكن تحديدها بأتمها منخفضة الكربون، بحسب القيمة، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ في البلدان النامية، بما

في ذلك الأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، وتركيا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، والفلبين، وفيت نام، والمغرب، وموزامبيق، والهند.

- إن الشركات عبر الوطنية القائمة هي الجهات المستثمرة الرئيسية، ولكن بدأ ظهور جهات فاعلة جديدة، من بينها جهات من الجنوب. كما تقوم الشركات عبر الوطنية من صناعات أخرى بالتوسع عن طريق العمل في هذا الميدان.
- كانت نسبة ١٠ في المائة تقريباً من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي يمكن تحديدها بأنها منخفضة الكربون في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ قد اضطلعت بها شركات عبر وطنية من اقتصادات نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية. وقد اضطلع بأغلبية هذه الاستثمارات في بلدان نامية أخرى.

الشكل ٧
الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات نشاط الأعمال الرئيسية الثلاثة المنخفضة الكربون، بحسب مجموعات الاقتصادات،
٢٠٠٣-٢٠٠٩



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠.

محركات ومحددات الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون

المحركات (العوامل الدافعة) مثل سياسات بلد المنشأ، والرأي العام، وتأثير أصحاب المصلحة، وهي أمور تؤثر بدرجة متزايدة على قرارات الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في أنشطة منخفضة الكربون في الخارج. ويؤثر كثير من هذه المحركات على الاستثمار الأجنبي بوجه عام، ولكن يتعلق عدد منها تحديداً بتغير المناخ، مثل: (أ) تدابير النهوض بالاستثمار المتجه إلى الخارج والمتخذة في مجال الطاقة المتجددة من أجل كهربة الريف؛ أو (ب) السياسات التي تدفع إلى إنشاء القدرات التكنولوجية ذات الصلة، والتي تُنشر بعد ذلك على الصعيد الدولي؛ أو (ج) ضغوط المستهلكين ومطالب أصحاب المصلحة التي تؤدي إلى زيادة الكشف عن المخاطر والفرص التي ينطوي عليها تغير المناخ.

المحددات المكانية: هي عوامل تتعلق تحديداً بالبلد المضيف وتؤثر على قرارات الشركات عبر الوطنية المتعلقة بأين تقوم بعملية (عوامل الجذب). فوجود أطر سياسات مصممة خصيصاً إلى جانب تيسير نشاط الأعمال هما أمران لا بد منهما لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون. وبالإضافة إلى المحددات العامة للاستثمار الأجنبي (مثلاً حجم السوق والنمو، وإمكانية الحصول على المواد الخام، والمزايا النسبية المختلفة، أو إمكانية الحصول على العمالة الماهرة)، توجد متغيرات معينة تتعلق تحديداً بتغير المناخ: فالسياسات المنشئة أو المحددة للسوق يمكن أن تشجع الطلب على المنتجات والخدمات الجديدة المنخفضة الكربون، وخاصة في قطاعات توليد الكهرباء والنقل والبناء والصناعة - مما يجتذب الاستثمار الأجنبي الباحث عن السوق. وبالمثل، فإن التكنولوجيات المنخفضة الكربون في بلدان معينة يمكن أن تستحوذ على اهتمام المستثمرين الأجانب الباحثين عن الأصول الاستراتيجية. وكما هو الأمر في حالة أي تكنولوجيات دينامية، فإن التوحيد عن طريق نشاط اندماج واحتياز الشركات يمكن أن يحدث في المجال المتسم بالكربون المنخفض؛ وقد يسعى المستثمرون أيضاً إلى المشاركة في مجموعات صناعات أو مجموعات تكنولوجية بغية اكتساب المعرفة من التكتل والآثار المتصلة بذلك.

استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون: الإيجابيات والسلبيات وخيارات السياسة العامة

تواجه البلدان النامية بتحديات رئيسيين فيما يتعلق بالاستجابة لتغير المناخ والتحرك قُدماً نحو إيجاد اقتصاد منخفض الكربون وهما: أولاً، حشد التمويل والاستثمار الضروريين؛

وثانياً، استحداث التكنولوجيا ذات الصلة ونشرها. وكلاهما مجالان يمكن فيهما للاستثمار الأجنبي أن يقدم إسهامات قيّمة.

ومع ذلك تحتاج البلدان النامية إلى فحص إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون عندما تقرر ما إذا كان ينبغي أن تيسر أمره أو المدى الذي ينبغي في حدوده أن تفعل ذلك. وينبغي في مثل هذه الاستراتيجية، عند اعتمادها، أن تساعد على تحسين عمليات الإنتاج وظهور تكنولوجيات وصناعات جديدة. ويمكن لذلك أن يتيح مزايا تكون علاوة على الفوائد المرتبطة عادةً بمجزة الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل القفز إلى إيجاد تكنولوجيات جديدة، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الطاقة والمدخلات الأخرى بكفاءة فضلاً عن المزايا المرتبطة بالسبق في التحرك وما يصاحب ذلك من فرص تصديرية في صناعات رئيسية.

ويتعين تقييم عدد من المتالب المحتملة في ضوء هذه المزايا. ومن بين هذه المتالب إزاحة الشركات المحلية عن الساحة، والتبعية التكنولوجية، والتكاليف الأعلى المتعلقة بالسلع والخدمات الأساسية، والآثار الاجتماعية ذات الصلة. وهذه هي التحديات التي تتسم أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى الضعيفة هيكلية، بصورة خاصة، بأنها سيئة الاستعداد لمواجهةها.

وعند قيام واضعي السياسات بالترويج للاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون، فإن عليهم النظر في المزايا والمتالب، من حيث النمو الاقتصادي من ناحية والتنمية المستدامة للبيئة والصحة البشرية من الناحية الأخرى، بقصد التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المحتملة وزيادة التأثيرات الإيجابية إلى أقصى حد. ولا يوجد حل "يصلح للجميع". ولذلك فمن المرغوب فيه اتباع مزيج من السياسات استجابة للأوضاع التي تنفرد بها البلدان. وتعلق المناقشة التالية بخيارات السياسات فيما يتعلق بترويج الاستثمار، ونشر التكنولوجيا، واتفاقات الاستثمار الدولية، وكشف البيانات المناخية من جانب الشركات، والدعم الدولي ومجالات أخرى ذات صلة. واستناداً إلى هذه الاعتبارات، يجذب الأونكتاد إيجاد شراكة عالمية لتحقيق تضافر الجهود في مجال ترويج الاستثمار وتخفيف آثار تغير المناخ وحشد الاستثمار المنخفض الكربون من أجل النمو والتنمية المستدامين. وهذه الشراكة ينبغي أن تشمل استراتيجيات النهوض بالاستثمارات النظيفة؛ والتمكين من نشر التكنولوجيا النظيفة؛ وضمان إسهام اتفاقات الاستثمار الدولية في التخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتنسيق عمليات الكشف من جانب الشركات عن انبعاثات غازات الدفيئة؛ وإنشاء مركز دولي للمساعدة التقنية في مسائل تخفيض الكربون بغية تحقيق أقصى فائدة من الخبرة الفنية، بما في ذلك خبرة الوكالات المتعددة الأطراف.

وضع استراتيجية لترويج الاستثمار في المجالات النظيفة على الصعيد الوطني

لم تأخذ معظم البلدان في الاعتبار في أطرها الحالية المتعلقة بسياسة الاستثمار واستراتيجيات ترويج الاستثمار جاذبية الاستثمارات المنخفضة الكربون، على النحو الذي تظهره دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد مؤخراً بشأن الوكالات الوطنية لترويج الاستثمار. ولذلك فإن إحدى الخطوات الهامة إلى الأمام ستتمثل في دمج الدور المحتمل للاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون في برامج إجراءات التخفيف الملائمة الوطنية لدى البلدان النامية. وبصورة خاصة، سيعني ذلك وضع سياسات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تسهم في خفض الكثافة الكربونية في الصناعات التقليدية. ويعني ذلك أيضاً الاعتماد على فرص نشاط الأعمال الناشئة المتاحة لأنواع الجديدة من الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون، مثل الاستثمار في أنواع الطاقة المتجددة والقيام بجهود استباقية للنهوض بالاستثمارات المنخفضة الكربون.

إنشاء إطار سياسي تمكيني. وهذا يشمل توفير الترويج الكافي للاستثمار وحماية هذا الاستثمار وأمنه القانوني. وتشمل سياسات الدعم الأخرى تقديم الحوافز واتفاقات التكامل الإقليمي الرامية إلى التغلب على المعوقات المرتبطة بحجم السوق فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون. وإن ظهور مجالات جديدة للاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون - مثل إنتاج الطاقة المتجددة والمنتجات والتكنولوجيات المرتبطة بها، وأدوات النقل المتسمة بالكفاءة في الطاقة أو المستخدمة لوقود بديل، ومواد البناء الجديدة - من المحتمل أن يتطلب سياسات محددة لتكملة العناصر "التقليدية" من إطار السياسات.

وقد يكون الاستثمار الأجنبي في الصناعات الجديدة المنخفضة الكربون غير واعد من حيث الأرباح في مرحلة بداية الاستثمار ولذلك فقد يحتاج إلى دعم حكومي، مثل التعريفات التعويضية المتعلقة بالطاقة المتجددة أو بالمشتريات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الآليات المتعلقة بإنشاء السوق يُحتمل أن تتطلب إجراء تفتيحات في الإطار التنظيمي، مما في ذلك وضع معايير بشأن الانبعاثات أو متطلبات بشأن الإبلاغ. وثمة حاجة إلى تنمية القدرات في البلدان النامية بغية تمكينها من تناول هذه المهام الصعبة.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون. يوجد أيضاً عنصر مؤسسي هام في تشجيع الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون. إذ تحتاج الحكومات إلى تحديد الفرص المتاحة لهذا الاستثمار في بلدانها وإلى صياغة استراتيجيات لتشجيعه. واستهداف المستثمرين، وتكوين صورة جيدة، والرعاية اللاحقة، وترويج السياسات هي جميعاً مهام رئيسية ينبغي أن تقوم بها

الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار تحقيقاً لهذه الغاية. وينبغي أن تركز هذه الوكالات على أنشطة اقتصادية محددة عندما تحدد وجود فرصة واعدة لاستحداث محاور نمو محلية منخفضة الكربون و/أو تحدد وجود إمكانات التصدير، كما ينبغي تصميم حزمة تشجيع في هذه المجالات. ويمكن أن يؤدي إنشاء مجتمعات التكنولوجيا النظيفة إلى تيسير دخول المستثمرين الأجانب. كما يمكن لوكالات تشجيع الاستثمار أن تعرض خدمات المزاوجة بين المشاريع عن طريق مساعدة الجهات المستثمرة الأجنبية المنخفضة الكربون على بناء شبكات والربط مع أصحاب المشاريع المحلية. ويمكن أيضاً لهذه الوكالات أن تروج للسياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون.

بناء واجهة فعّالة لنشر التكنولوجيا المنخفضة الكربون

يمكن للشركات عبر الوطنية، بوصفها مجمعاً واسعاً للتكنولوجيا والدراية الفنية، أن تؤدي دوراً رئيسياً في نشر التكنولوجيات المنخفضة الكربون في البلدان النامية. ومع ذلك فإن نشر التكنولوجيا عملية معقدة، وكثير من البلدان النامية يواجه صعوبات في وضع سياسات فعّالة. ومن بين القضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها في هذا الصدد ما يلي:

تخيّر التكنولوجيا. قد يؤثر عدد من العوامل على ما تقوم به الحكومة المضيفة من تحديد للأولويات وتخيّر للاستثمار الأجنبي ومن تعزيز الآفاق المحتملة لنشر التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، قد تحدد الحكومة أهدافاً لجهود التشجيع عن طريق تقييم الموارد الطبيعية والأصول المكتسبة لدى البلد. وفي قطاعات محددة من الصناعات وسلاسل القيمة، التي تتسم فيها القدرات الاستيعابية للشركات المحلية بأنها مرتفعة ولكن تشح فيها التكنولوجيا والدراية الفنية المنخفضة الكربون، يمكن للحكومات أن تتخير مستثمرين أجانب محددين من أجل اكتساب الدراية الفنية الضرورية. وقد سارت على هذه النهج بلدان مثل جمهورية كوريا وماليزيا والمغرب.

إنشاء إطار يفضي إلى تدفقات التكنولوجيا المنخفضة الكربون عبر الحدود. تشتمل العناصر الرئيسية لإيجاد بيئة مواتية لتدفقات التكنولوجيا المنخفضة الكربون عبر الحدود على توافر المهارات المطلوبة والهيكل الأساسية الملائمة (مثلاً تنشئ بعض البلدان مناطق اقتصادية خاصة منخفضة الكربون)، والتدابير الرامية إلى تحديد وإنشاء أسواق المنتجات المنخفضة الكربون، والحوافز الموجهة (مثلاً أن تكون موجهة إلى الاستثمار في البحث والتطوير الضروريين أو تطوير التكنولوجيا)، ووجود نظام قانوني معزز. أما كيف تتفاعل هذه القضايا فهو أمر يتباين فيما بين الاقتصادات؛ وعلى سبيل المثال فلدى بعض البلدان النامية الموارد اللازمة لدعم

التعليم والتدريب في مجال المهارات الضرورية. وتشكل مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية قضية أخرى من قضايا تدفقات التكنولوجيا عبر الحدود إلى البلدان المضيفة. إذ ينظر المستثمرون الأجانب في بعض القطاعات إلى مسألة توفير حماية وإنفاذ قوين لهذه الحقوق على أنها شرط مسبق لنشر التكنولوجيا، ولكن الآثار الفعلية المترتبة على ذلك تختلف من بلد إلى آخر. وقد أعربت البلدان النامية عن شواغل مفادها أن نظام حقوق الملكية الفكرية ينبغي ليس فقط أن يدعم حماية هذه الحقوق وإنفاذها بل أن يكفل أيضاً زيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة.

تشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق إقامة الروابط. إن اكتساب الشركات المحلية للتكنولوجيا من الشركات عبر الوطنية هو أمر يعتمد على نوع الروابط الموجودة بين الاثنين وحجمها وجودتها (كأن تكون مثلاً شركة مشتركة أو روابط بين الشركات التابعة والشركات الموردة). وأحد خيارات دعم هذه الروابط هو النهوض بإنشاء المجموعات التكنولوجية والصناعية المحلية. ويمكن لهذه المجموعات، بمشاركة من الشركات المحلية والشركات التابعة الأجنبية على السواء، أن تساعد في دعم تبادل المعرفة والقوة العاملة وإنشاء مشاريع مشتركة بين الشركات المحلية والشركات الدولية.

دعم القدرات الاستيعابية لمؤسسات الأعمال المحلية. ينبغي أن تضع البلدان النامية المضيفة استراتيجيات لتطوير القدرات المحلية على استيعاب وتكييف التكنولوجيا والدراية الفنية. ويمكن في هذا الصدد للبحث والتطوير اللذين تقودهما الحكومة في مجال التكنولوجيات "الخضراء الرفيعة المستوى" أن يؤدي دوراً هاماً. ويوجد متسع لإنشاء مراكز إقليمية للتضافر التكنولوجي تركز على التكنولوجيات المنخفضة الكربون من أجل البلدان النامية كما تركز على القدرات الصناعية والقدرات الأخرى المطلوبة لوضع هذه المعرفة موضع التطبيق. وترويج نشر التكنولوجيا قد يتطلب أيضاً تعزيز القدرات المالية للشركات المحلية وقدراتها بشأن إنشاء المشاريع. وينبغي في هذا الصدد النظر في إنشاء "مصارف تنمية خضراء".

التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون

للسياسات الفعالة المتعلقة بالصناعة والمنافسة دور رئيسي في معالجة الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون، مثل الإزاحة من الساحة وما يلازمها من تبعية لموردي التكنولوجيا الأجنبية المنخفضة الكربون. ويمكن للسياسات الصناعية أن تساعد الشركات المحلية المتأثرة على التحسّن ورفع المستوى؛ كما يمكن لإطار فعال بشأن سياسة المنافسة أن يجد من ظهور احتكارات ومنع إساءة استعمال مراكز القوة السوقية المهيمنة.

ويمكن أيضاً للسياسات الاجتماعية أن تساعد في التخفيف من التأثيرات المتعلقة بالعمالة والآثار الاجتماعية الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن لتدابير إعادة تشكيل المهارات أن تساعد العمال على التكيف مع المتطلبات المهنية الجديدة أو تيسر عملية تحويلهم إلى الصناعات الناشئة. ولتحقيق ذلك كله، ستحتاج البلدان الفقيرة إلى الحصول على المساعدة من الشركاء في التنمية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة.

تحقيق التآزر بين اتفاقات الاستثمار الدولية والسياسات المتعلقة بتغير المناخ

يلزم إيلاء اهتمام لطبيعة اتفاقات الاستثمار الدولية وهي طبيعة ذات حدين. فمن ناحية فإن هذه الاتفاقات يمكن، عن طريق التزام أطرافها دولياً بإيجاد بيئة لسياسات الاستثمار تتسم بالاستقرار والقابلية للتنبؤ بها وتوفير الحماية للاستثمارات، أن تسهم في زيادة جاذبية البلد أمام الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون. ومن الناحية الأخرى، فإن اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن تقيد السلطات التنظيمية للبلد المضيف فيما يتعلق بالتدابير الهادفة إلى تيسير التحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتشير الأحكام ذات الصلة الصادرة عن محاكم التحكيم الدولية إلى أن الأحكام المنصوص عليها في اتفاقات الاستثمار الدولية بشأن المعاملة العادلة والمنصفة والمعايير الدنيا للمعاملة، ونزع الملكية، والأحكام الشاملة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار للإطار القانوني بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب هي أحكام تستحق اهتماماً خاصاً.

وتوجد خيارات سياسية عديدة لتحقيق التآزر في التفاعل بين سياسات البلدان بشأن تغير المناخ وسياساتها بشأن الاستثمار الدولي بقصد تشجيع تفسير اتفاقات الاستثمار الدولية تفسيراً ملائماً للمناخ وتسخير إمكانات هذه الاتفاقات لضمان أن تكون الآثار المتحققة ملائمة من حيث تغير المناخ. وهذا يشمل اتباع نهج مبتكرة في اتفاقات الاستثمار الدولية المستقبلية، مثل تعزيز الأحكام الواردة في هذه الاتفاقات فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون، وإعادة صياغة وتوضيح الأحكام الواردة فيها والتي قد تفضي إلى التضارب مع تدابير السياسات المتصلة بتغير المناخ. وقد يرغب أيضاً واضعو السياسة العامة في النظر في نهج مكملة أوسع نطاقاً. ومن شأن صدور إعلان متعدد الأطراف، يوضّح أن الأطراف في هذه الاتفاقات غير ممنوعة من اعتماد تدابير تتصل بتغير المناخ تُسنّ بحسن نية، يمكن أن يساعد في دعم الاتساق بين اتفاقات الاستثمار الدولية والنظم المتعلقة بتغير المناخ.

التعامل مع تسرب الكربون

ثارت أوجه قلق بسبب النقل المحتمل للإنتاج الكثيف الكربون من الأماكن التي ترتفع فيها درجة التنظيم إلى البلدان الأقل صرامة بشأن الانبعاثات أو التي لا توجد لديها لوائح تنظيمية بشأن الانبعاثات. وتوجد مخاوف من أن يؤدي "تسرب الكربون" هذا - بسبب الانتفاع المجاني دون التزام - إلى إعاقة الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الانبعاثات، وأن عمليات نقل الإنتاج هذه قد تسفر عن فقدان المزايا المتصلة بالاستثمار (مثلاً الإيرادات الضريبية والعمالة) في بلد المنشأ.

وقد بدأ النقاش بشأن ما إذا كان ينبغي الأخذ بتدابير تكيف عند الحدود (مثلاً الأخذ بتعريفات) لتناول قضية تسرب الكربون. وتوجد صعوبات تقنية عندما يتعلق الأمر بتقدير الكثافة الكربونية لأحد السلع المستوردة كما توجد شكوك بشأن ما إذا كانت الأنواع المختلفة من سياسات التكيف عند الحدود تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ما يسوّغ أن تتحلى البلدان بالحذر من الحماية المحتملة التي تؤثر على الاستثمار المتجه إلى الخارج الساعي إلى تحقيق الكفاءة والموجه نحو التصدير بذريعة تدابير السياسات هذه المتصلة بالكربون.

ويصعب تحديد مدى تسرب الكربون تحديداً كاملاً. وفضلاً عن ذلك، فبسبب السيناريوهات المختلفة المستندة إلى افتراض بقاء الوضع على حاله فيما بين البلدان، فإنه إذا أنشئ مرفق استثمار جديد يُعتبر كثيف الكربون في أحد البلدان فإنه يمكن اعتباره منخفض الكربون في بلد آخر. ففي حالة البلدان الفقيرة التي تمس حاجتها إلى التوسع في طاقتها الإنتاجية، يمكن أن يؤدي هذا الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق مكاسب إئتمانية كبيرة بسبب الأصول الملموسة وغير الملموسة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي. أما في الأجل الطويل، فمن مصلحة جميع البلدان أن تتحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون يتسم بالكفاءة في الطاقة وفي عوامل الإنتاج.

وبدلاً من تناول قضية تسرب الكربون عبر الحدود، يمكن أيضاً تناولها عند المنبع. وهذا ينطوي على العمل عن طريق آليات الإدارة الرشيدة للشركات، مثل تشجيع تحسين الإبلاغ والرصد البيئيين. ويُلاحظ بشكل بارز أن تطبيق سياسات متسقة بشأن الانبعاثات عبر الحدود - بما في ذلك في البلدان المضيفة ذات اللوائح التنظيمية الأكثر ليونة - قد يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصادية للشركات عبر الوطنية ومزايا تتعلق بسمعتها. وبخصوص المزايا الاقتصادية، فإن الاتساق في جميع جوانب نظام الإنتاج المتكامل لدى الشركة ليس أمراً يتفق

مع منطق سلسلة القيمة فحسب (مما ييسر تنفيذ سياسات الشركات بشأن الكربون)، بل يمكن أيضاً أن يساعد على خفض تكاليف الإنتاج والرصد وتكاليف أخرى. وبخصوص المزايا المتعلقة بالسمعة، فإن هذا الاتساق في الإجراءات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية على امتداد الولايات القضائية يمكن أن يساعد على تصنيف الشركة على أنها "مواطن شرطي جيد" وفي هذا السياق فإن تحسين الإبلاغ عن المسائل المناخية، وخاصة عند القيام به بطريقة منسقة قابلة للتحقق منها، يمكن أن يساعد على ضمان ارتكاز سمعة الشركة على أساس متين. كما أن زيادة تحسين الشفافية في السوق هي أمر ييسر اختيارات المستهلكين.

تحقيق الاتساق في كشف الشركات عن انبعاثات غازات الدفيئة

إن الأخذ بنهج يُعوّل عليه ومنسّق دولياً بشأن قياس الانبعاثات المتصلة بتغير المناخ والخاصة بالشركات والإبلاغ عنها هو أمر حيوي بالنسبة إلى التنفيذ والتقييم الفعالين للسياسات المتعلقة بتغير المناخ (مثل برامج "تحدد وتداول حقوق الانبعاثات" وضرائب الكربون)، وكذلك بالنسبة إلى استيعاب المخاطر المناخية داخلياً في أسواق رأس المال، ورصد انبعاثات غازات الدفيئة، ونشر التكنولوجيا النظيفة في جميع مكونات سلاسل القيمة التابعة للشركات عبر الوطنية. فالإدارة والإبلاغ فيما يتصل بالمناخ هما أمران شائعان لدى الشركات عبر الوطنية الكبيرة، ولكن المعلومات المبلغ عنها في التقارير تفتقر إلى القابلية للمقارنة وإلى الفائدة، كما أن المعلومات المتعلقة بالانبعاثات الشركات التابعة الأجنبية وانبعاثات سلاسل القيمة كثيراً ما تكون غير موجودة. وتلبية الحاجة القائمة منذ أمد طويل إلى معيار عالمي واحد بشأن الإبلاغ عن غازات الدفيئة عالمياً يتطلب استجابة عالمية منسّقة.

ويمكن أي يؤدي توحيد أعمال الهيئات التنظيمية وجهات وضع معايير ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين إلى تعزيز وتسريع الجهود الرامية إلى وضع معيار عالمي واحد مرتفع الجودة بشأن الكشف عن تغير المناخ. ويمكن للأمم المتحدة أن تيسر هذه العملية عن طريق عرض إسهام محفل دولي قائم بالفعل هو: فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. ويمكن لوضعي السياسات البرهنة على توليهم القيادة بشأن هذه القضية عن طريق الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التناسق في الكشف عن تغير المناخ وعن طريق تعميم أفضل الممارسات في مجال الكشف هذا عن طريق الآليات التنظيمية القائمة في مجال إدارة الشركات (مثل المتطلبات المتعلقة بقوائم الأوراق المالية) والأدوات التحليلية (مثل المؤشرات).

دعم البلدان النامية

تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في جهودها الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون وتسخير الإمكانيات التكنولوجية للشركات عبر الوطنية. ويمكن للتدابير المتخذة في بلدان المنشأ أن تدعم الاستثمار الأجنبي المنخفض الكربون المتجه إلى الخارج، وعلى سبيل المثال، يمكن للوكالات الوطنية لضمان الاستثمار أن "تكافئ" المستثمرين أصحاب الأنشطة المنخفضة الكربون عن طريق منحهم مزيداً من المعاملة التفضيلية، مثلاً في شكل خفض الرسوم. وقد تتمثل إحدى الوسائل الأخرى في منح الضمانات المتعلقة بمخاطر الائتمان للاستثمارات المضطلع بها في البلدان النامية. ويكون من المفيد أيضاً أن تزيد البلدان المتقدمة من دعمها المالي والتكنولوجي لبرامج النمو المنخفض الكربون في البلدان النامية. وينبغي استنساخ المثال الذي اتبعته الصين والاتحاد الأوروبي اللذان أنشأ شراكة استباقية وواقعية بشأن تغير المناخ تتضمن تركيزاً قوياً على التعاون في مجال التكنولوجيا وإشراك مجتمع قطاع الأعمال.

أما المؤسسات المالية الدولية (مثل مجموعة البنك الدولي ومجموعة شتي من مصارف التنمية الإقليمية) فهي تعمل بنشاط في دعم التحرك نحو إيجاد اقتصاد منخفض الكربون في البلدان النامية. وينبغي أن تكون مشاركتها موجهة نحو دعم نهج الشراكة فيما بين القطاعين العام والخاص بغية مساعدة البلدان النامية على مكافحة تغير المناخ، بما في ذلك مكافحته عن طريق تحقيق أقصى فائدة من إسهام القطاع الخاص في المجالات المرتفعة المخاطر دون تقديم إعانات مباشرة إلى أنشطة الشركات عبر الوطنية.

وينبغي بذل جهود لزيادة دعم المساعدة التقنية الدولية المقدمة من أجل تحقيق نمو يتسم بانخفاض الكربون في البلدان النامية عن طريق تدفقات الاستثمارات والتكنولوجيا عبر الحدود. ويمكن إنشاء مركز للمساعدة التقنية الدولية الرامية إلى تحقيق مستويات منخفضة من الكربون بغية دعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية تتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك برامج إجراءات التخفيف الملائمة الوطنية. ويُنتظر أن يقوم المركز بذلك عن طريق تحقيق أفضل استخدام للخبرة الفنية المطلوبة وذلك باستخدام القنوات القائمة والقنوات الجديدة، بما في ذلك الوكالات المتعددة الأطراف. ويمكن لهذا المركز أيضاً أن يقدم المساعدة في بناء القدرات وفي بناء المؤسسات في مجال تشجيع الاستثمارات المنخفضة الكربون ونشر التكنولوجيا ذات الصلة.

الاستثمار من أجل التنمية: التحديات المطروحة

خلال السنوات العشرين الأخيرة، تطورت الشركات عبر الوطنية وعملياتها الدولية من حيث الحجم والشكل، مما أسفر عن حدوث تغييرات في استراتيجياتها وبنيتها اللتين تحددان اليوم شكل الأسواق والصناعات القائمة والناشئة. فمن بين جملة أشياء، فإن نظام الإنتاج الدولي المتكامل للشركات عبر الوطنية الذي كان قائماً في الماضي قد ظل يتطور نحو شبكة دولية متكاملة تقوم فيها الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد بتنسيق الأنشطة بين كيانات مستقلة أو كيانات تابعة تبعية فضفاضة، مثلاً عن طريق إسناد الإنتاج إلى جهات خارجية (التعهيد الخارجي) واستخدام مصنفي المعدّات الأصليين. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات عبر الوطنية تشترك بدرجة أكبر بكثير في أشكال الإنتاج غير المركزة على رأس المال السهمي، مثل ترتيبات البناء والامتلاك والتشغيل ونقل الملكية في مشاريع الهياكل الأساسية، بالمقارنة مع الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فيلج جانب التوسع الهائل على نطاق العالم من جانب الشركات عبر الوطنية، ظهرت إلى الوجود جهات فاعلة جديدة ومستثمرون جدد، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان نامية، والشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية، وصناديق رأس المال السهمي الخاصة. ولهذا العالم الجديد الخاص بالشركات عبر الوطنية آثار عميقة على سياسات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة وعلى الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

وقد بدأت المؤشرات في الآونة الأخيرة، وهو ما يُعزى جزئياً إلى هذا السبب، في التحرك نحو نمج أكثر توازناً بشأن الحقوق والالتزامات بين المستثمرين والدولة، وينطوي على تغييرات متميزة في طبيعة رسم سياسات الاستثمار. ففي ضوء الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بوجه خاص، حدثت تحركات متزامنة ترمي إلى تحرير نظم الاستثمار وتشجيع الاستثمار الأجنبي كرد فعل لاحتدام المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية، وبغية تنظيم هذا الاستثمار سعياً إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من الناحية الأخرى. وقد أسفر ذلك عن حدوث ثنائية في اتجاهات السياسة العامة تتناقض مع الاتجاهات الأوضح التي اتسمت بها الفترة من الخمسينات إلى السبعينات من القرن الماضي (التي ركزت على النمو الذي تقوده الدولة) والفترة من الثمانينات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين (التي ركزت على النمو الذي تقوده السوق). وبالنظر إلى أن التفكير المتعلق بحقوق والتزامات الدولة والمستثمر هو في طور التغيير، فإن إقامة التوازن السليم بين التحرير والتنظيم تصبح مهمة عويصة. ولا بد من ضمان الاتساق بين السياسات الدولية والمحلية المتعلقة بالاستثمار

والسياسات الاستثمارية والسياسات الأخرى (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وأحد الأمثلة الجيدة هنا هو التفاعل بين السياسات الاستثمارية والسياسات الصناعية التي تتطلب اتباع نهج مترابط بشأن رعاية صلات الربط والآثار التبعية (بما في ذلك نشر التكنولوجيا) الناشئة عن عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة.

والتحدّي الذي يواجهه واضعي السياسات هو الفهم الكامل لعمق وتعقيد عالم الشركات عبر الوطنية وعلاقته الجديدة مع الدولة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتطلب مواجهة هذا التحدي إعادة تشكيل العلاقة الاستثمارية الثلاثية من حيث الحقوق والالتزامات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب، بغية التمكّن على نحو أفضل من تسخير إسهام الشركات عبر الوطنية لأغراض التنمية. ويتعين بصورة خاصة قيام واضعي السياسات بتعزيز واجهات التفاعل البالغة الأهمية بين الاستثمار والتنمية، مثل تلك الموجودة بين الأهداف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والحد من الفقر والتنمية الوطنية. وفي واقع الأمر، فإن للشركات عبر الوطنية دوراً يمكن أن تؤديه؛ كما أن العالم يحتاج قبل كل شيء إلى نظام استثماري دولي سليم يعزز التنمية المستدامة من أجل الجميع.

وإن عالم الشركات عبر الوطنية الجديد، إلى جانب عملية رسم السياسات الاستثمارية الناشئة، يتطلبان نموذجاً جديداً للعلاقة بين الاستثمار والتنمية.

سوباتشاي بانيتشباكدي

جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٠

الأمين العام للأمم المتحدة



المرفق

قائمة بتقارير الاستثمار العالمي

- World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development.*** 312 p. Sales No. E.09.II.D.12.
www.unctad.org/en/docs/wir2009_en.pdf.
- World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge.*** 294 p. Sales No. E.08.II.D.23. www.unctad.org/en/docs/wir2008_en.pdf.
- World Investment Report 2007: Transnational Corporations, Extractive Industries and Development.*** 294 p. Sales No. E.07.II.D.9.
www.unctad.org/en/docs/wir2007_en.pdf.
- World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development.*** 340 p. Sales No. E.06.II.D.11.
www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf.
- World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D.*** 334 p. Sales No. E.05.II.D.10.
www.unctad.org/en/docs/wir2005_en.pdf.
- World Investment Report 2004: The Shift Towards Services.*** 468 p. Sales No. E.04.II.D.33.
- World Investment Report 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives.*** 303 p. Sales No. E.03.II.D.8.
- World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness (New York and Geneva, 2002).*** 350 p. Sales No. E.02.II.D.4.
- World Investment Report 2001: Promoting Linkages.*** 354 p. Sales No. E.01.II.D.12.
- World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development.*** 337 p. Sales No. E.00.II.D.20.
- World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development.*** 541 p. Sales No. E.99.II.D.3.

World Investment Report 1998: Trends and Determinants. 463 p. Sales No. E.98.II.D.5.

World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. 416 p. Sales No. E.97.II.D.10.

World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. 364 p. Sales No. E.96.II.A.14.

World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. 491 p. Sales No. E.95.II.A.9.

World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. 482 p. Sales No. E.94.II.A.14.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. 290 p. Sales No. E.93.II.A.14.

World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth. 356 p. Sales No. E.92.II.A.24.

World Investment Report 1991: The Triad in Foreign Direct Investment (New York, 1991). 108 p. Sales No. E.91.II.A.12.

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن شراء المنشورات المتاحة للمبيع من مراكز توزيع منشورات الأمم المتحدة الموجودة في شتى أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها بالكتابة إلى العنوان التالي:

UN Publications Sales and Marketing Office
300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J
New York, NY, 10017 USA
رقم الهاتف: +1-212-963-8302
رقم الفاكس: +1-212-963-3489
البريد الإلكتروني: publications@un.org

وللحصول على مزيد من المعلومات عن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى العنوان التالي:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland
Telephone: +41 22 907 4533
Fax: +41 22 907 0498
الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/en/subsites/dite